جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Sciences

اللُّغة الشِّعرية وعلاقتها بالمعنى النَّصِّيِّ
من خلال القول بالضَّرورة لدى ابن الشَّجريِّ»

فايز صبحي عبد السلام تركي

أُستاذ مشارك
قسم اللغة العربية
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
f.torky@squ.edu.om

تاريخ الاستلام: ٢٠٢١/١٢/٠١
تاريخ القبول للنشر: ٢٠٢٢/٠٥/٠٦

اللُّغة الشِّعرية وعلاقتها بالمعنى النَّصِّيِّ من خلال القول بالضَّرورة لدى ابن الشَّجريِّ

فايز صبحي عبد السلام تركي

المُلخَّص

هذا البَحْثُ يتناولُ اللُّغة الشِّعرية وعلاقتها بالمعنى النَّصِّيِّ من خلال مواضع القول بالضرورة لدى ابن الشَّجريّ في كتابه (الأمالي)، فيما يتَّصل بالفصل بين المُتضامين أو حَذْف أحدهما. وذلك في إطار نظرة الباحث التي تكمن في أنَّ ما يُسمى بالضرورة الشِّعرية ينبغي التعامل معه على أنَّه من خصائص لغة الشِّعر التي تختلف عن لغة النَّثر، وأنَّ هذه الدَّوال النحوية موضِع ما يُسمى بالضَّرورة ينبغي على المتلقي أن يفقهها مُبيِّنًا علاقتها بالمعنى النَّصِّي، ذلك المعنى الذي يشمل الوزن والقافية أيضًا؛ لأن كلًّا منهما جزءٌ من المعنى النَّصِّي في النص الشِّعريِّ. وقد اتبعت في معالجة ذلك المنهج الوصفيّ المُتَّخِذ من التحليل أداة له، فكان وَصْفُ مواضعِ الضرائر النَّحوية في أمالي ابن الشَّجريّ وتحليلها في ضوء لُغة الشِّعر وفِقه الدَّوال النحوية مُرتبطةً بسياقها النَّصِّيِّ؛ وقد انتهى البحث إلى أنَّ كلَّ ما فسَّره ابن الشَّجريّ بأنَّه ضرورة لم يكن ضرورة، بل هو من خصائص لغة الشعر الدَّالة على معنًى مَّا، وعلى المتلقي أنْ يجتهد في بيانه بما أوتي من مهارات، على نحو ما ورد في ثنايا البحث.

الكلمات المفتاحية: اللغة الشعرية؛ المعنى النصي؛ الضرورة الشعرية؛ الحذف؛ ابن الشَّجريّ.

Poetic language and its relationship to the textual meaning by saying the poetic necessity of Ibn al-Shajari

Fayez Torky

Abstract

This research deals with the poetic language and its relationship to the textual meaning through Ibn al-Shjari's sayings of necessity in his book (Al-Amali) with regard to separating two synonyms or deleting one of them. It is the researcher's opinion that what is called poetic 'necessity' should be considered a characteristic of the language of poetry that differs from the language of prose and that these grammatical functions of the so-called 'necessity' should be understood based on their textual meaning which includes both prosody and rhyme as these are both part of the poetic text. The study applies a descriptive-analytical approach in describing the positions of the grammatical adverbs in (Al-Amali) and in analyzing them in light of the language of poetry and the jurisprudence of grammatical signs in their textual context. The research concluded that not everything that Ibn al-Shajari interpreted as being a necessity was one. It was rather a characteristic of poetic language which meaning thereof the recipients must strive to understand with the skills that they possess as was mentioned in the research.

Keywords: poetic language; textual meaning; poetic necessity; deletion; Ibn al-Shjari.

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء المرسلين؛ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصَحْبِه، ومن اتَّبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، أمَّا بعدُ،

فإنَّ النظام النَّحويَّ يُسهمُ بِقَدْرٍ كبيرٍ في النَّسْج الشِّعريِّ، سواءٌ أكان الشَّاعر سائرًا في فَلَكِ النِّظام النَّحويِّ أم خارجًا عنه، في إطارِ ما يُسمَّى لدى القدماء بضرورة الشِّعر، وهو ما يُمكنُ أنْ يُسمَّى بِلُغَةِ الشِّعر، تلك اللُّغةُ التي يتآزرُ فيها النِّظامُ النَّحويُّ مع النَّسْجِ الشِّعريِّ بوزْنه وقافيته، فهل يمكننا أنْ نتعامل مع هذه الضرائر من مُنْطَلَقِ هذه النَّظرة مع ربط ذلك بالمعنى النَّصِّي؟ هذا ما سيحاول البحث الذي بين أيدينا لَفْتَ الانتباه إليه، علَّنا نصلُ إلى أنَّ النَّحو بكلِّ ما يحملُه من تصرفات الشَّاعرِ يسير في إطارِ نَسْجِ عملية الإبداع الشِّعريِّ، تلك العملية التي تختلف فيها اللُّغةُ الشِّعرية عن لُغَةِ النَّثر، في إطار الوفاء بمعنًى نصِّيٍّ مَّا، يُسهم المتلقي في بيانه من خلالِ فِقْهِهِ المُراتكزاتِ النَّحويةَ والصَّرفيةَ.

هنا تجدر الإشارة إلى أنَّ ثَمَّة دراسات سابقة بحثت في التَّضام، وهناك دراسات أُخر كثيرة عن ابن الشَّجريّ، كما في بحث«الضرورة الشعرية عند ابن الشَّجريّ من خلال كتابه الأمالي»، (آل خلبفة، ٢٠٠٦)، لكنَّ المقام لا يتسع لسردها لاسيَّما أنَّها لا تجبُّ دراستي، وقد استفدت منها قَدْر الحاجة، لكن ما يميِّز دراستي هو دراسة تناول ما قيل عنه بأنَّه ضرورة لدى ابن الشَّجريّ فيما يتصل بالفصل بين المُتضامين أو حَذْف أحدهما في ضوء التَّحرُّر ممَّا يُعرف بالضرورة الشِّعرية والتَّعامل مع هذا على أنَّه من خصائص اللُّغة الشِّعرية، وأنَّ ثَمَّة علاقةً لذلك بالمعنى النَّصِّيِّ في النَّص.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

١- هل أدرك القدماء – ومنهم ابن الشَّجريّ - والمحدثون مَا يتمتَّع به الشِّعر من خصوصيةٍ لغويةٍ، يتميز بها عن لُغة النثر؟

٢- ما موقف الضرورة الشعرية لا سيَّما النحويةُ من الخطأ والصواب؟

٣- هل ترتبط الضرورة الشِّعرية فقط بتحقُّق الوزنِ وصحَّةِ القافية أم أنها ترتبط أيضًا بتحقُّق المعنى النَّصِّيِّ المُراد التَّعبير عنه لدى المُبدع، في إطار ما يمكن تسميته بلغة الشِّعر؟

٤- هل فِقْه كُنْهِ المرتكزات النحوية ينعكس بيان أثره على فَهْمِ النَّصِّ؛ ومن ثَمَّ يكونُ بيانُ أثرها في المعنى النَّصِّيِّ؟

أهداف البحث

لَمَّا كان فيما سبق ما يشيرُ إلى أهمية البحث، فإنَّه يمكن تلخيص أهدافه فيما يأتي:

١- بيان مدى إدراك القدماء – ومنهم ابن الشَّجريّ - والمحدثين لِمَا يتمتَّع به الشِّعر من خصوصيةٍ لغويةٍ، يتميز بها عن لُغة النثر.

٢- بيان موقف الضرورة الشعرية لا سيَّما النحوية من الخطأ والصواب.

٣- بيان مدى ارتباط الضرورة فقط بتحقُّق الوزنِ وصحَّةِ القافية أو أنها ترتبط أيضًا بتحقُّق المعنى النَّصِّيِّ المُراد التَّعبير عنه لدى المُبدع، في إطار ما يمكن تسميته بلغة الشِّعر.

٤- تأكيد أنَّ فِقْه كُنْهِ المرتكزات النحوية ينعكس بيان أثره على فَهْمِ النَّصِّ؛ ومن ثَمَّ يكونُ بيانُ أثر هذه المرتكزات في المعنى النَّصِّيِّ.

سبب اختيار ابن الشَّجريّ

مِن المفيدِ الإشارةُ إلى أنَّ توجُّهي إلى أمالي ابن الشَّجريّ؛ لبيان وِجْهة نظري فيما يتصل بمُحدِّدات البحث، لم يكُن إلَّا مِنْ قبيل كَونه أصلاً من أصول لغتنا العربية، مصرِّحًا فيه بالضَّرورة أو مُلمِّحًا إليها، وكونه يمثِّل حلقةً وسطى بين النُّحاة المتقدِّمين والمُتأخرين، وكونه من شُرَّاح سيبويه وأبـي على الفارسي، فقد حفظ لنا نصوصًا وشواهدَ عن سيبويه، ليست فـي المطبوع من (الكتاب)، كما أنَّ كتاب الأمالي يتمتَّع بالشُّهرة وبُعْد الصِّيت، وثناء العلماء عليه، أضف إلى ذلك ما يتمتع به ابن الشَّجريّ من دِقّة النَّظر والفصاحة وحَسَن الكلام، وحلو الألفاظ، وحُسْن البيان والفهم والإفهام (ابن الشَّجريّ، ١٩٩٢: ١/٣-٢٠٤؛ تركي، ٢٠٠٩:٥١) [١].

منهج البحث

المنهج المُتّبع في هذا البحث، هو المنهج الوصفيّ المُتَّخِذ من التحليل والإحصاء أداتين له، حيث إحصاءُ مواضعِ الضرائر النَّحوية المُتصلة بعنوان البحث في أمالي ابن الشَّجريّ وتحليلُها في ضوء لُغة الشِّعر وفِقه الدَّوال النحوية مُرتبطةً بسياقها النَّصِّيِّ، وذلك باستقراء الأمالي؛ ومِنْ ثَمَّ كان إحصاءُ هذه المواضع؛ لبيان مدى تنبُّه ابن الشَّجريّ لهذه العلاقة، وموقفه منها، وأثرها في النُّصوص المُسْتَشْهَدِ بها، ومدى تنبُّهِهِ لعلاقة هذه الضرائر بالنَّصِّ والمعنى، وذلك كُلُّه في إطارٍ من كتابات القدماء والمحدثين. وقد آليت على نفسي - ما أمكنني - أنْ أدرس كلَّ ذلك في سياقه النَّصِّيِّ؛ ومن ثَمَّ كان عنوان بحثي «اللُّغة الشِّعرية وعلاقتها بالمعنى النَّصِّيِّ من خلال القول بالضَّرورة لدى ابن الشَّجريّ، فيما يتصل بالفصل بين المُتضامين أو حَذْف أحدهما».

مكونات البحث

ترتيبًا على ما سبق، واستقرائي أمالي ابن الشَّجريّ، كان تقسيمُ البحث على مقدِّمة – هي ما نحن بصدده – وتمهيدٍ، يتناولُ الضَّرورةُ الشِّعريَّةُ «ماهيتُها - باعثها - آراء العلماء فيها، وطرق تقسيمها»، ومبحثين، هما:

المبحث الأول: اللُّغة الشِّعرية من خلال القول بالضرورة لدى ابن الشَّجريّ فيما يتصل بالفصل بين المُتضامين.

المبحث الثاني: اللُّغة الشِّعرية من خلال القول بالضرورة لدى ابن الشَّجريّ فيما يتصل بِحَذْف أَحَدِ المُتضامين.

هذا، وقد تُوِّج المبحثان بخاتمةٍ وقائمةٍ بمصادر البحث، القديمةِ منها والحديثة.

الضَّرورةُ الشِّعريَّةُ «ماهيتُها - باعثها - آراء العلماء فيها، وطرق تقسيمها»

أوَّلًا- ما هيتُها

مِمَّا لا شكَّ فيه أنَّ الضَّرورةَ في اللُّغةِ تعني الاضطرار، بمعنى الاحتياج إلى الشيء، وقد اضْطَرَّه إليه أَمْرٌ (ابن فارس، ١٩٧٩: مادة (ض ر ر)، وابن منظور، د.ت: مادة (ض ر ر).

أمَّا في الاصطلاح، فتعني ما جاز استعماله في ضرورة الشِّعر على سبيل الرُّخْصَة، ويتفاوتُ حُسْنًا وقُبْحًا (السيوطي، ٢٠٠٦: ٥٣)، أي مخالفة المألوف من القواعد في الشِّعر، سواءٌ أَأُلْجِئَ الشَّاعرُ إلى ذلك بالوزن أو القافية أَمْ لم يُلجأ (عبد التواب، ١٩٩٩: ١٦٣).

وتعقيبًا على هذا يرى الدكتور رمضان عبد التواب أنَّ «المعنى الاصطلاحي قد أبعد الضرورة عن المعنى اللغوي، مِمَّا يجعل قبول رأي الجمهور نوعًا من إلغاء التفكير المنطقي، والتحكُّم بغير دليلٍ أو برهان؛ فإنَّ الضرورة الشعرية في نظرنا ليست في كثيرٍ من الأحيان، إلَّا أخطاء غير شعورية في اللغة، وخروجًا على النِّظام المألوف في العربية، شِعرِها ونَثْرِها» (عبد التواب، ١٩٩٩: ١٦٣٢).

وهو ما يمكن أنْ يُقابل بأنَّها ليست بأخطاء، إنَّما هي خصائصُ لغويةٌ للشِّعرِ، تميزه عن لُغة النَّثر، لا يخرج فيها الشَّاعرُ عن القواعد المذكورة في العربية كيفما اتَّفقَ، وإنَّما يسلك طريقةً لها وجهٌ في العربية (ابن معطي، ١٤٠٥هـ: ٢/١٣٨٠، وابن معطي، د.ت: ٢٧٠ – ٢٧٧).

قال سيبويه: «وليس شيءٌ يضطرون إليه إلَّا وهم يحاولون به وجهاً»

(سيبويه، ١٩٨٨: ١/٣٢)؛ ومن ثَمَّ «فإنْ جهلنا ذلك فإنَّما جهلنا ما علِمَه غيرنا، أو يكون وصل إلى الأوَّل ما لم يصل إلى الآخر» (عبد اللطيف، ١٩٩٦: ٨٥ – ٨٦).

وممَّا سبق يمكن القول بأنَّ الضرورة هي ما يمكن استعماله في الشِّعر ترخُّصًا ومخالفة للمألوف من قواعد اللُّغة، بسببٍ من الوزن والقافية أو غير ذلك، وفقْهها يُسلمُنا إلى التَّسليم بأنَّها خصائصُ لغويةٌ للشِّعرِ، يسلك فيها الشَّاعرُ طريقةً لها وجهٌ في العربية، وينعكسُ ذلك على المعنى النَّصِّيِّ الذي يتوقف إدراكه على مهارة المُتلقِّي وما لديه من أدوات الفِقْه.

ثانيًا – باعثُها:

يمكن الإشارة إلى أنَّ باعثَ الضرورةِ الشِّعريةِ يكمُنُ في عدم اعتماد النُّحاة في التقعيد على الاستقراء والشواهد فقط، بل اعتمدوا على القياس، غير مفرقين بين مستويات الكلام، وهنا يحضرني قول القائل: «اتَّضح... أنَّ نحاتنا لم يكثروا من الشَّواهد، ولم يُخضعوها للحالات الموضوعية، ولم يكن اعتمادهم كلُّه على الاستقراء والشواهد في التقعيد، وإنَّما كان هناك القياس الذي قام بدورٍ كبيرٍ في النَّحو على وجه العموم، ولم يحدِّدوا بيئة الكلام المدروس... وقد اعتبروا اللغة كلَّها على اختلاف لهجاتها وَحْدَةً واحدةً، فلم يُفرِّقوا بين لهجةٍ وأخرى، من حيث وَضْعُ القواعد، ثُمَّ خلطوا بين مستويات الكلام كُلِّها على اختلافِها خَلْطًا مَعيبًا، وقعَّدوا لها مُجتمعة. إنَّ هذه المآخذ جميعًا، وبخاصة الخلط بين مستويات اللغة في التَّقعيد دون النَّظر إلى الشِّعرِ على أنَّه مستوًى معينٌ، ينفردُ بخصائصَ تركيبيةٍ مميزةٍ؛ لاختلاف ظروف صياغته ونَسَقه، هي التي تجعل الضَّرورة الشعريةَ مظهرًا من مظاهر معيارية القاعدة. ولكن تجدر الإشارة إلى أنَّهم كانوا يستشعرون انفراد الشِّعرِ بخصائصَ مُعينةٍ في التركيب، وهو ما عبروا عنه بقولهم: إنَّ الشِّعر محلُّ الضرورات» (عبد اللطيف، ١٩٩٦: ٨٥-٨٦)، وهو ما أوافقه عليه اتِّكاء على ما ورد لديه من نصوص، يضيق بها المقام.

ثالثًا- آراء العلماء في الضرورة الشعرية

١ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة:

مضمون هذا الرَّأي أنَّ الضرورة لا تسمى بذلك إنْ لم يكن للشَّاعر خيارٌ في التخلُّص منها، وإلَّا لم تكن ضرورةً، وبذلك يكون تعبيرًا سائغًا يجوز استعماله في الشِّعر والنثر على السَّواء (السيوطي، ١٣٩٩/٣٠٩: ٤)، وهذا الرأي يُنْسَبُ إلى كلٍّ من سيبويه وابن مالك، وقد قُوبلَ هذا الرَّأي بمهاجمةٍ شديدةٍ من المتأخرين (سيبويه، ١٩٨٨: ١/٢٦- ٣٢؛ وابن مالك، ١٤٠٢: ١/٣٠٠؛ وعبد اللطيف، ١٩٩٦: ٩٠-٩٧؛ والحندود، ٢٠٠١: ١٩- ٢٧؛ وخليفة، ٢٠٠٦: ١٢٤).

٢ الضرورة ما وقع في الشعر دون النثر، سواءٌ أكان للشَّاعر مندوحةٌ عنه أَمْ لا (مذهب الجمهور):

هذا الرَّأي يُعرَفُ برَأي ابن جنِّيّ والجمهور، لدرجة أنَّ ابنَ جنِّي عُدَّ إمامَ هذا الرَّأي، ومضمونه أنَّ الضرورة الشِّعرية هي كلُّ ما وقع في الشِّعر مِمَّا لا تجيز القواعد مجيئه في النَّثر، سواءٌ أكان مضطرًا إليه، أم لم يكن كذلك، فيقول ابن جنِّي: «الشعرُ موضع اضطرار وموقف اعتذار، وكثيرًا ما يُحَرَّف فيه الكلمُ عن أبنيته، وتُحالُّ فيه المُثُلُ عن أوضاع صيغِها لأجْلِه» (ابن جني، ١٩٨٦-١٩٨٨، ٣/١٩١، وعبد اللطيف، ١٩٩٦: ٩٨- ١٠٥؛ والحندود، ٢٠٠١: ٢٧-٣١؛ وعوض، ٢٠١١: ٦٨-٧٠)، وهو ما أشار إليه السيرافي في قوله : «اعلَم أنَّ الشِّعرَ لمَّا كان كلامًا موزونًا تكون الزِّيادة فيه والنقص منه يخرجه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه، اسْتُجيزَ فيه لتقويم وَزْنِه من زيادة و نقصان وغير ذلك مِمَّا لا يُسْتَجَازُ في الكلام مِثْلُه» (السيرافي، ١٩٨٩: ٣٤)، وهو ما يُستخلَصُ منه اتِّساعُ باب الضرورةِ الشِّعريةِ، ذلك الاتِّساعُ الذي يترتب على الأخذ به عدمُ استطاعةِ حَصْرِها، لكنَّ مذهب الجمهور «يجد تأييدًا وقبولًا من عامةِ النُّحاةِ، بحيث صارت الآراء الأُخرى آراء فردية، لم تجد كثيرًا من الأنصار، والشيءُ إذا اشتُهرَ وتُلُقِّي أوَّلًا بالقبول تمالأ النَّاسُ عليه إذعانًا له وتقليدًا» (عبد اللطيف، ١٩٩٦: ١٠٥).

٣ الضرورة لَحْنٌ وخطأ:

هذا الرأي قال به ابن فارس، فرأى أنَّ كلَّ هذه الضرورات خطأٌ، فقال:» ولا معنى لقول من يقول: إنَّ للشَّاعر عند الضرورة أنْ يأتي في شعره بما لا يجوز... فكلُّه غلطٌ وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط، فما صحَّ من شعرهم

فمقبولٌ، وما أَبَتْه العربية وأصولُها فمردودٌ» (ابن فارس، ١٩٩٧: ٢١٣)، وابن فارس، ٢٠٠٥: ٨٤-٩٠).

وهو ما صرَّح به ابن فارس فيما ألَّفه لهذا الغرض، في رسالة (ذَمُّ الخطأ في الشِّعر)، فقال:» إنَّ ناسًا من قدماء الشُّعراء ومَن بعدهم أصابوا في أكثر ما نظموه من شعرهم وأخطأوا في اليسير من ذلك، فجعل ناسٌ من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوهًا، ويتمحلون لذلك تأويلات حتى صنعوا فيما ذكرنا أبوابًا، وصنفوا في ضرورات الشعر كتبًا»(ابن فارس، ١٤٠٠: ١٧-١٨؛ وعبد اللطيف، ١٩٩٦: ١٠٨-١١٢).

٤ الضرورة حقٌّ للشعراء، يُباح لهم ما لا يُباح لغيرهم:

صا حب هذا الرأي هو الأخفش (سعيد بن مسعدة)، فيرى أحقية الشُّعراء في الضَّرورة، في كلامهم النَّثريِّ وفي شِعْرهم، فقد «ذهب إلى أنَّ الشَّاعر يجوز له في كلامه وشعره مالا يجوزُ لغير الشَّاعر في كلامه؛ لأنَّ لسانه قد اعتاد على الضَّرائر، فيجوز له مالا يجوز لغيره لذلك»(الإشبيلي، ١٩٨٠: ٢/٥٥٠، وعبد اللطيف، ١٩٩٦: ١٠٦)، وقريبٌ منه قولُ الخليل :»الشُّعراءُ أُمراءُ الكلام، يصرِّفُونَه أنّى شاءوا؛ وجائزٌ لهم مَا لا يجوزُ لغيرهم، مِنْ إطلاقِ المعنى وتقييده، ومِنْ تصريفِ اللَّفظِ وتعقيدِه، ومَدِّ مقصورِه، وقَصْرِ مَمْدُودِه، والجَمْعِ بين لُغَاتِه، والتفريقِ بين صِفَاتِه» (الحصري القيرواني، (د.ت): ٣/٦٩٧؛ والقرطاجني، ١٩٨٦: ١٤٣)، وهو ما يُشعرُ بتسويغه الضَّرورة في الشِّعر والنَّثر على السَّواء، وإنْ كنتُ أرى أنَّ الخليل يُدرك الفرق بين الشِّعر والنَّثر؛ ومن ثَمَّ فإنَّ المقصود بتصريف الشُّعراءِ الكلامَ في نصِّ الخليل هو الشِّعرُ بخلاف ما يراه الأخفش، وهو ما لا أُوافق عليه أيضًا ؛ لاعتباراتٍ تُنْظرُ في مظانِّها (عبد اللطيف، ١٩٩٦: ١٠٥- ١٠٧؛ والحندود، ٢٠٠١: ٣١-٣٢).

٥ للشعر لغةٌ خاصة:

يرى محمد حماسة عبد اللطيف أن «بعض ما قال عنه النُّحاة إنه «ضرورة» إنَّما هو من خصائص لغة الشِّعر، والذى دعاهم للحُكْم عليه بذلك هو الخلطُ بين مستوى الشِّعر والنَّثر فى التَّقعيد، وأنَّ مصطلح «الضَّرورة» لا يدلُّ على مدلوله الحقيقيِّ عن طريق التَّنظير بما فى القراءات القرآنية والحديث النبويِّ والاستعمالات النثرية المختلفة، وأن هذا المصطلح أوجدته ظروف المنهج المعياريِّ الذى اتبعه النُّحاة، بالإضافة إلى الأسباب الأخرى... وأن بعض ما قيل عنه إنه ضرورة يمكن أنْ يكون آثارًا لهجية لمرحلة سابقة من مراحل تطور اللغة. كما أنَّ بعضها يُعَدُّ جذورًا تاريخيةً لاستعمالاتٍ لهجيةً معاصرة، وأنَّ عدم تنبُّه النحاة لتطور اللُّغة هو الذي دفعهم للحُكم عليه بأنَّه ضرورة» (عبد اللطيف، ١٩٩٦؛ ١١٦- ٣٠٢-٣٠٣)، وهو ما أوافقه عليه اتِّكاء على ما ورد لديه من نصوص، يضيق المقام بذكرها.

رابعًا-طرق تقسيم الضرائر عند العلماء:

مِمَّا لا شك فيه أنَّ طرائق العلماء في تقسيم الضَّرائر الشِّعرية وترتيبها قد اختلفت اختلافًا، لا يُنكره ذو بصيرةٍ؛ فالسيرافي في شرْحه كتابَ سيبويه قد جعلها سبعةَ أوجه، هي: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم والتأخير، والإبدال، وتغيير وجْهٍ من الإعراب إلى وجهٍ آخر على طريق التَّشبيه، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث (السيرافي، ٢٠٠٨: ١/١٨٩-٢٥٧).

وقد قسمها الألوسيُّ في كتابه (الضَّرائر) إلى ضرائر حسنة وضرائر قبيحة، وقسَّمها بعد ذلك إلى ضرائر حذفٍ، وضرائر تغيير، وضرائر زيادة (الألوسي، ١٣٤١: ٢١، ٤٦-٢٥٥). وإذا نظرنا في مؤلفاتٍ أُخَرَ نجدُ أنَّها جُعِلت بدون ترتيب، على نحو ما وجِدَ لدى القزاز القيرواني (القيرواني، د.ت: ١٥-٣٦٠).

ومن الجدير ذِكرُه أن صاحب كتاب لغة الشعر»دراسة في الضرورة الشعرية» قد اتخذ من البنية والتركيبِ تقسيمًا أساسًا لتقسيم الضرورات إلى ضرائرَ صرفيةٍ، وضرائرَ نحوية، وجعَلَ تحت كل قِسْمٍ عدة أقسامٍ فرعيةٍ، وسيتَّبع هذا البحث طريقته، مُقتصرًا على الضرورات النَّحوية في أمالي ابن الشَّجريّ؛ في إطار الحديث عن اللُّغة الشِّعرية وعلاقتها بالمعنى النَّصِّيِّ من خلال القول بالضَّرورة لدى ابن الشَّجريّ في أماليه، فيما يتصل بالفصل بين المُتضامين أو حَذْف أحدهما تحجيما للبحث.

وقبل أنْ أتناولَ مبحثَيّ هذا البحث يمكن الإشارة إلى أنَّ الجملة تحتوي على مجموعة من القرائن التي تتحكم في تنظيم وظائف الكلمة فيها، وتساعد على نسجها نسجًا وظيفيًّا، تنسجم معه الجملة وعلاقاتها المتشابكة بين أجزائها بحيث تؤدِّي في النهاية إلى معناها الدلاليِّ الذي يتطلبه الموقف المعين، وتنقسم القرائن إلى نوعين: قرائن لفظية وقرائن معنوية، تتضافر في الجملة لغرض واحد، وهو المعنى؛ ومن ثَمَّ سيكون الحديث عن اللُّغة الشِّعريةَ وعلاقتها بالمعنى النَّصِّيِّ من خلال القول بالضَّرورة لدى ابن الشَّجريّ في أماليه، من خلال قرينة التَّضام حيثُ الفصلُ والحذف في هذه القرينة، بوصفها من القرائن التي تتيح لنا التَّعرف على أنواع الضرورات النَّحوية التي وقعت فيها أو في بعضها.

المبحث الأوَّل

اللُّغة الشِّعرية من خلال القول بالضرورة لدى ابن الشَّجريّ فيما يتصل بالفصل بين المُتضامين

مِمَّا لا شكَّ فيه أنَّ (التَّضام) قرينةٌ من القرائن اللَّفظية التي يتوقف المعنى عليها جميعًا، ويقصدُ به: «كُلُّ لفظين أو بابين أو لَفْظ وتركيب أو لَفْظ ومَحلّ إعرابٍ، بينهما اقتضاءٌ ضروريٌّ (افتقاريٌّ) أو غير ضروريّ(اعتباريّ). ومدلول التَّضام بذلك أعمُّ من لَفْظ»التَّلازم» الذي يُتداولُ في كتب النَّحو بهذا الفهم. ولذلك آثرنا التَّعبيرَ بالتَّضامِّ؛ لأنَّ لَفْظَ التَّلازم يُفهَمُ منه نوعٌ واحدٌ من التَّضامِّ، وهو التَّضامُّ الافتقاريُّ، مع أنَّ التَّضامَّ في مفهومنا قد يُقصَدُ به -مع ما سبق-وَضْعُ بعض أجزاء الجملة من مضامة أحدها للآخر؛ لأداء معنًى لا يحدث منهما غير متضامين» (عبد اللطيف، ١٩٩٦: ٢٣٣).

ومن المعلوم نحويًّا أن قرينة التضام في الجملةِ يُسْهِمُ في تحقُّقها كلٌّ من قرينة الرتبة والعلامة الإعرابية؛ وهو ما يجعلني أشير إلى أنَّ» هناك أشياء بينها تضامٌّ، وفي الوقت نفسه بينها رتبةٌ ملتزمةٌ،

كما أنَّ التَّضام بين المُتضامين في هذه الحالة يقتضي علامةً إعرابيةً معينةً، كتضام المضاف مع المضاف إليه مثلاً. وتنظيم الرتبة للتضامِّ يكون بلزوم تقدُّم أحدهما على الآخر، بحيث لا يسمح بتقديم الثاني تاليًا للأوَّل دون فاصل؛ وذلك مثل المضاف والمضاف إليه، التَّمييز والمميَّز، لم ومجزومها، لن ومنصوبها، الجار والمجرور، كم ومجرورها، حرف العطف والمعطوف»(عبد اللطيف، ١٩٩٦: ٢٣٣ -٢٣٤)، فإذا فُصل بين هذه الأبواب المتضامة فإنَّ النُّحاة يعدُّون ذلك ضرورةً، وعلى ذلك دلَّ قولُ ابن جنِّي: «وعلى الجملة، فكلَّما ازداد الجزآن اتِّصالًا قَوِي قُبْحُ الفصلِ بينهما» (ابن جني، ١٩٨٦-١٩٨٨: ٢/ ٣٩٠).

وبإمعان النَّظر في أمالي ابن الشَّجريّ لم أقف إلَّا على موضعٍ واحد، يمثِّل الفصل بين المتضامين، وهو:

ـ الفصل بين قلَّما والفعل بالاسم:

جاء ذلك لدى ابن الشَّجريّ في المجلس الثَّامن والسِّتين، صدد الحديث عن تصرُّف»ما» في المعاني كتصرُّف «لا»، في حديثه عن وقوع (ما) بعد (رُبَّ)، فقال:»والثالث: وقوعُها بعده زائدة لغوًا، فلا تمنعُها مِنَ العمل، كقولك ربَّما رجلٍ عالمٍ لقيته...وقد كَفُّوا «مِنْ» بما، فقالوا: إنِّي لَمَّا أفعلُ، قال أبو العباس المبرِّد: يريدون: لربَّما أفعلُ...وقالوا: قلَّما يخرجُ زيدٌ، وقلَّما يكون كذا، فزادوا «ما» ليصلُح وقوعُ الفِعْلِ بعد قَلَّ؛ لأنَّ الفِعْلَ لا يليه فِعْلٌ، وأمَّا قولُ المرّار الأسديّ:

صددت فأطولْتَ الصُّدودَ وقلَّما وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

فقال المبرِّد:»ما» زائدةٌ، والاسمُ بعدها مرتفعٌ بقَلَّ. وقال غيره:»ما» كافَّةٌ، زِيدَت ليصلُحَ وقوعُ الفعلِ بعدها؛ لأنَّه كان وجهُ الكلام أنْ يقولَ: وقلَّما يدومُ وِصالٌ، وإنَّمَا قدَّم الاسمَ للضَّرورة» (ابنَ الشَّجريّ، ١٩٩٢: ٢/ ٥٦٦-٥٦٧؛ وابن أبي ربيعة، ١٩٦٠: ٥٠٢؛ وسيبويه، ١٩٨٨: ١/ ٣١، ٣/ ١١٥؛ والفارسي، ١٩٨٨، ٩١).

ففي هذا النَّصِّ تُلاحظُ إشارة ابن الشَّجريّ إلى الضَّرورة، من خلال تفسير (ما)، فكان تفسيرُه قولَ المرَّار الأسديِّ بقوله: «وقلَّما وصالٌ على طول الصدود يدومُ «، مُشيرًا إلى وِجْهة نظر المبرِّد، وهي أنَّ (ما) زائدةٌ، وكلمة (وصال) مرفوعةٌ بالفعل (قَلَّ). ولم يكتفِ بذلك – في إشارةٍ إلى تأييده الوجهَ التَّالي – فأشار إلى أنَّ غير المبرد يرى أنَّ (ما) كافَّةٌ، زِيدَت؛ ليصلُحَ وقوعُ الفعلِ بعدها، فمن المُفترض أنْ يقولَ:» وقلَّما يدومُ وصالٌ على طول الصدود»، بعدم الفصل بين (قلَّما) والفعل (يدوم)[٢]، فما تفسيرُ تقديم الاسمِ (وصال)؟

إنَّ تفسيره، على نحو ما أشار ابن الشَّجريّ – فيما نقله عن غير المبرِّد – يكمنُ في الضَّرورة، تلك الضرورةُ التي يُقصدُ منها الحفاظُ على الوزن والقافية، فهل نقتنع بذلك؟

لا ينبغي أنْ نقف على القول بالضَّرورة المرتبطة بالوزن، فمن المعلوم أنَّ قول المرَّار من بحر الطَّويل، ووزْنُه وتقطيعه على النَّحو التَّالي:

صددتِي / فأطولتِصْ/ صدود / وقلَّما وصالن/ على طولصْ/ صدود/ يدومُو

فَعُولن /مَفاعِيلُن / فَعُولُ/ مَفَاعِلُن فَعُولُن / مَفَاعِيلُن / فَعُولُ / فَعُولُن

وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ الوزن لن يستقيم مع قوله:» وقلَّما يدومُ وصالٌ على طُولِ الصدود»، ولن تتحقق القافيةُ، برَوِيِّها المُراد، لكنَّ هذا الأمرَ لا يجعلنا نقول بأنَّ الشَّاعر قد خالف قرينةَ التَّضام بهذا الفصل للضرورة بهذا المفهوم.

لكن يمكنُ القولُ: إنَّ الشَّاعر قد خالف قرينة التّضام من أجل مُقتضيات الشّعرِ أو من أجلِ لُغةِ الشِّعرِ الخاصة التي تخالف لُغةَ النَّثر، لاسيَّما أنَّ كُلًّا من الوزن والقافية جزءٌ من المعنى النصيِّ (عبد اللطيف، ١٩٩٠: ٣٦).

تلك اللُّغة التي أراد الشَّاعرُ من خلالها الإشارةَ إلى أنَّ ثَمَّة تركيزًا لديه على الحدث المستفاد من الفعل، فأراد أنْ يكونَ محلَّ القافية، فأسعفَه النِّظامُ النحويُّ في ذلك بمرونته، من خلال جواز هذا الفصل بالتَّقديم والتأخير، ودليلُ ذلك إشارةُ أبي عليٍّ الفارسيِّ إلى أنَّ (قلَّما) غيرُ مُسندٍ إلى فاعلٍ؛ لِمَا فيه من معنى النَّفي (عبد اللطيف، ١٩٩٠: ١٣١)؛ فخدم جانبَ الوزن والمعنى، وهو الأهمُّ – في نظري – لدى الشَّاعر، وهو ما يمكنُ القولُ معه: « وإذن يكون للقافية في شعر البيت وظيفةٌ مزدوجةٌ، تُغذِّي طرفين من جديلة اللُّغةِ في الشِّعْر، إحداهما : الوظيفةُ الإيقاعيةُ، بما توفِّره من تكرارِ عنصرٍ صوتيٍّ مُعَيَّن، يعملُ على استدعاء مشابهاته مِنْ المفردات، والأخرى: دلاليةٌ، بِسَلْك هذه المفرداتِ في نظام الجُمْلَةِ من جانبٍ، والعمل على استقطاب أكبر قدرٍ من التَّرْكيز الدَّلاليِّ، بما اكتسبته من جهارةٍ وبروزٍ من جانبٍ آخرٍ، وبما تحقِّقه من مخالفةٍ في كثيرٍ من الأحيان»(عبد اللطيف، ١٩٩٠: ١٣١).

وهو الأمر الذي يجعلنا نفتتنُ بمثل هذا التعانق، ونألفُهُ، فنغوص فيما وراءَه؛ ومن ثَمَّ نتصدى للبحث عن تلك الطاقةِ الإيحائيةِ الكامنةِ خَلْفَ محيط بوتقة التكرير الفني (تركي، ٢٠١٤: ٤٢). وذلك من مُنطَلَق أنَّ «الشَّاعِرَ يستعملُ اللُّغةَ، واللُّغةُ تنطقُ بلسانِ الشَّاعِر، فعندما يقولُ الشَّاعِر تقولُ اللُّغة «(عبد اللطيف، ٢٠٠٨: ١٥٤).

المبحث الثَّاني

اللُّغة الشِّعرية من خلال القول بالضَّرورة لدى ابن الشَّجريّ فيما يتَّصل بحَذْف أَحَد المُتضامين

يُعدُّ حَذْفُ أحد المُتضامَّين من الأمور التي تُتَناولُ ضِمْنَ الحديثِ عن قرينة التَّضام، والحذف لا يكون إلَّا مع وضوح المعنى حيثُ وجودُ الدَّليل على المحذوف، سواءٌ أكان قَرينةً لفظيةً أم حاليةً أَمْ عقليةً، وأَلَّا يؤَدِّى الحذفُ إلى اللَّبس، بالإضافة إلى الشروط الأُخَر التي ذكرها ابن هشام، والتي في مُجملها تُسوِّغُ حذفَ أحدِ المتضامَّيْن، مع وضوح المعنى، وحينئذٍ يجوز أنْ تُهْدَرَ قرينةُ التَّضام (ابن هشام،١٩٩١: ٦٩٢؛ وحمودة، ١٩٨٢: ١١٥-١٥١؛ وعبد اللطيف، ١٩٩٦: ٢٤٢؛ وتركي، ٢٠١١: ٢١-٢٥).

ولِحذْف أحدِ المُتضامين صورٌ كثيرةٌ، تكمنُ في حذْف أنْ الناصبة، وحذْفِ حرْفِ النِّداء مِمَّا لا يُحذف فيه، وحذْفِ نون التَّوكيد من

الفعل، وحذْف مجزوم لم، وحَذْف الفاء من جواب الشَّرط، وحَذْف (ما) مِنْ إمَّا، وحَذْف الهمزة المعادلة لأَمْ، وحَذْف واو العطف، وحذْف الموصوف، وحذْف نون الوقاية (عبد اللطيف، ١٩٩٦: ٢٤٢ – ٢٥١).

وما ورد منها بأمالي ابن الشَّجريّ يُمكنُ عَرْضُه فيما يأتي، في ضوء تناوُل اللُّغة الشِّعرية وعلاقتها بالمعنى النَّصِّيِّ من خلال القول بالضَّرورة لدى ابن الشَّجريّ في أماليه:

١ – حذف أنْ النَّاصبة:

جاء ذلك في المجلس الثاني والثمانين، في تعليق ابن الشَّجريّ على قول المتنبي: (من المُنسرح) (المعري، ١٩٩٢: ١/ ١٥)

يا حادِيَيْ عِيْسِها وأَحْسَبُنِي أُوجَدُ مَيْتًا قُبَيْلَ أَفْقِدُها[٣]

فقال:»حذف أبو الطَّيب (أنْ) ورَفَعَ الفعلَ في قوله... وحَذْفُها في هذا النَّحو للضَّرورة، ولا يجوزُ عند البصريين النَّصْبُ بها مُضْمَرةً إلَّا بعدَ عِوَض، كإضمارها بعد الفاء في جواب ما ليس بواجب، كالنَّهي في قوله: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ﴾(سورة طه، من الآية ٦١) والكوفيون يَرَوْنَ النَّصْبَ بها محذوفةً، وإنْ لم يكُنْ عِوَضٌ، ويُنْشدون قول طَرَفة: (ابن العبد، ٢٠٠٣: ٣٣)

أَلَا أَيُّهذا الزَّاجِري أَحْضُرَ الوَغَى وأَنْ أَشْهدَ اللَّذَّاتِ هل أَنْتَ مُخْلِدِي

بِنَصْبِ «أَحْضُرَ»، وعلى مذهبهم قال أبو الطَّيب :(المعري، ١٩٩٢: ١/ ٢١٢)

بيضاءُ يمنَعُها تَكَلَّمَ دَلُّها تِيهًا ويَمْنَعُها الحياءُ تَميسَا

...فإنْ قيلَ: لِمَ كان حَذْفُ «أنْ» اضطرارًا في قوله:»قُبَيلَ أَفْقِدُها»، وظاهرُ أمر «قبل وبَعد» أنَّهما ظرفا زمان، فهلَّا أُضيفا إلى الفعْل بغير تقدير «أنْ» كسائر أسماء الزَّمان؟ فالجوابُ: أنَّ المكان أحقُّ بهما من الزَّمان...ويشهدُ بأنَّ أصلَهما المكان ثلاثةُ أشياء: أحدُها امتناعُهم مِنْ إضافتهما إلى الفعل في حال السَّعة، وإنَّما يُضافان إلى أنْ والفعْل، وما والفعْل، كما جاء في التنزيل: ﴿مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِن بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾الأعراف ١٢٩ «(ابن الشَّجريّ، ١٩٩٢: ٣/ ٢٠٩ – ٢١١، ١/ ١٢٤).

ففي إطار الحديث عن لغة الشِّعر من خلال مواضع الضرورة في أمالي ابن الشَّجريّ أُشير إلى أنَّه قد لفت الانتباه إلى أنَّ حَذْف (أنْ) ورَفْعَ الفعْل (أفقدها) ضرورةٌ، مُشيرًا إلى أنَّ حذْفَها والنَّصْبَ بها مُضمرةً بدون عِوض، لا يجوز عند البصريين (سيبويه، ١٩٩٨: ٣/ ٩٩؛ والمبرد، ١٩٩٤: ٢/ ٨٢ – ٨٣)، وهو ما يجوز عند الكوفيين، على نَحْو استشهادهم بنَصْب الفعْل (أحضُر) في قول طرفة بن العبد، وهو ما جاء عليه قول المتنبي بنَصْبِ الفعْل (تَكلَّم) أي: أنْ تتكلَّمَ (ثعلب، ١٩٥٦: ٣١٧).

وفي سياق تدليل ابن الشَّجريّ على كَوْن حَذْف «أنْ» ضرورة، أشار إلى أنَّه لَمَّا كان المكانُ أحقَّ بقَبْل وبَعْد، فقد امتُنع إضافتهما إلى الفعْل في حال السَّعة، وإنَّما يُضافان إلى أنْ والفعْل، وما والفعْل، على نحو ما جاء مِنْ نَصْبِ الفعْل «تأتِيَنا» في الآية الكريمة.

وممَّا لا شكّ فيه أنَّ هذا الخلاف بين المدرستين ما كان إلَّا «من أجل تحقيق التَّضام على وجهه الصَّحيح. وقد نَسي الجميعُ أنَّ الشِّعرَ ينبغي أنْ يكونَ له نظامُه الخاص الذي يُسْمَحُ فيه بما لم يُسمَح به في النَّثر من غير أنْ يُعدَّ ما يجيءُ فيه ضرورة؛ لورودِ مِثْله في النَّثر، وقد ورد ما يؤيِّدُ أنَّ هذا ليس ضرورةً في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (الروم:٢٤)، بِنَصْبِ الفعْل (يُرِيَكم)» (عبد اللطيف، ١٩٩٦: ٢٤٣؛ وآل خليفة، ٢٠٠٦: ١٣٠-١٣١) [٤].

وهو ما ينبغي أنْ تكون عليه ملاحظةُ ابن الشَّجريّ، فيُنظَر إلى هذا على أنَّه من لغة الشِّعر التي يمدُّها النِّظامُ النحويُّ بمرونته في جواز حذْف أنْ ورَفْع الفعْل مُتآزرًا مع النَّسج الشِّعريِّ من خلال وزن المُنسرح، فلا يخفى على القارئ الكريم أنَّ تقطيع البيت ووزنه هكذا:

يا حادِيَيْ/ عِيْسِها و/أَحْسَبُنِي أُوجَدُ مَيْ/تَنْ قُبَيْلَ/ أَفْقِدُها

مُسْتَفْعِلُن / مَفْعِلاتُ/ مُسْتَعِلُن مُسْتَفْعِلُن/ مَفْعِلاتُ/مُسْتَعِلُن

فلو قال (أنْ أفقِدها) لن تستقيم التفعيلة الثَّالثة في عجز البيت، ورغم ذلك لا ينبغي لنا أنْ نفهمَ هذا على أنَّه ضرورةٌ، بل هو من لغة الشِّعر التي يخدمها النِّظام النَّحويِّ، من أجل استقامة الوزن في اتِّجاه صحة القافية، والوفاء بالمعنى النَّصِّيِّ الذي أراده الشَّاعر، وهو الدَّلالة على الزَّمن المُحدَّد بقُبَيْل العَدم(الفَقْد)، وهو ما يؤيِّده تعليقُ أبي العلاء المعرِّي على هذا البيت بقوله:» «وقوله:أفقدُها:، الأصلُ فيه النَّصبُ؛ لأنَّه أراد: قُبيلَ أنْ أفقدها، إلَّا أنَّه حذف (أنْ)، وردَّ الكلام إلى أصله، وهو الرَّفع؛ لأنَّ العامل فيه غير مُظهر. يُخاطبُ حاديَي العير التي كانت محبوبته في جملة ركبهما، ويسألهما أنْ يقفا عليه بالإبل؛ ليستمتعَ بالنَّظر إليها» (المعري، ١٩٩٢: ١/ ١٥).

ومن ثَمَّ فذلك من لغة الشِّعر من أجل الوفاء بالمعنى النَّصِّيِّ المُراد، وهو الإشارة إلى تلهُّفه للنَّظر إلى محبوبته قبل أنْ يعدمَها، ذلك التلهُّفُ هو ما يُناسبه الحذفُ، بالإضافة إلى أنَّ الشَّاعر يُريد وصولَ الشُّحنة الكلامية على وجه السُّرعة إلى حاديَي العير التي كانت محبوبته في جملة ركبهما، ويسألهما أنْ يقفا عليه بالإبل؛ ليستمتع بالنَّظر إليها قبل فَقْدِها، ذلك الفَقْدُ هو ما ركَّز عليه الشَّاعرُ بوجود الفعل (أفقدها) في مكان القافية.

٢ – حذف الفاء من جواب الشَّرط:

تأتي الفاء في جواب الشَّرط رابطةً للجواب؛ لعدم صلاحيته؛ وذلك أنْ يكون جملةً اسميةً أو فعليةً، فِعْلُها جامدٌ، أو يكون فِعْلُها إنشائيًّا، أو يكون ماضيًا لفظًا ومعنى، أو جملةً مسبوقةً بحرف استقبال، أو حرف مِمَّا له الصَّدارة (ابن هشام، ١٩٩١ :١/١٨٦-١٨٧).

وعن حَذْفها في الشعر أشار سيبويه إلى أنَّ ذلك يكونُ في الضرورة، فقال:» وسألته عن قوله: إنْ تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أنْ يضطر شاعرٌ» (سيبويه، ١٩٨٨: ٣/ ٦٤، والمبرد، ١٩٩٤: ٢/ ٧٠)[٥].

وقد جاءت الإشارةُ إلى حَذْفها لدى ابن الشَّجريّ واصفًا ذلك بالضرورة في المجلسين، الثَّاني عشر، والسادس والثلاثين، في تعليقه على قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت :(من البسيط) (الأنصاري، ١٩٧١: ٦١) [٦]:

مَنْ يَفْعَلِ الحسَنَاتِ اللهُ يَشْكرُها والشَّرُّ بِالشَّرِّ عند اللهِ سِيَّانِ

فأشار إلى أنَّهم إذا كانوا يحذفونها من جوابِ الشَّرطِ الصَّريحِ، فيرفعون، كان حذْفُها من جواب الأمرِ النَّائبِ عن الشَّرطِ أسهلَ (ابن الشَّجريّ، ١٩٩٢: ١/ ١٢٤)، ثُمَّ قال في موضعٍ آخرَ:»فالفاء بعد «أمَّا» لازمةٌ؛ لما ذكرتُ لك منْ نيابةِ «أمَّا» عنِ الشَّرطِ وحَرْفه، فإنْ حذفها الشَّاعرُ فللضرورةِ، كما جاز حَذْفُها من جوابِ الشَّرط، كقولِ عبد الرحمن بن حسان بن ثابت... كان الوجه أنْ يقولَ: فالله « (ابن الشَّجريّ، ١٩٩٢: ٢ /٩) (٧).

فابن الشَّجريّ فيما سبق يُشيرُ إلى أنَّ حَذْفَ الفاء من جواب الشَّرط ضرورةٌ، وهو ما عليه الأمرُ بعد «أمَّا»؛ لنيابتِها عن الشَّرطِ وحَرْفه، وفي هذا قال القزاز القيرواني أيضًا:» أراد: فالله يشكرُها، ولولا ذلك لفسد الكلام؛ لأن الجزاء لابدَّ أنْ يكون فِعلًا أو فاء، فلمَّا اضطر جاز له حذْفُ الفاء وهو يريدها « (القيرواني، د.ت: ٢٤٩).

لكنَّ هذا الأمرَ (الضَّرورة) فيه وجهةُ نَظَرٍ، بالمقارنة بما جاء في القرآن، في قوله تعالى – على سبيل المثال-: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ (سورة آل عمران، من الآية ١٠٦)، وهو ما ورد بقوله – صلَّى الله عليه وسلم – لسَعدٍ، رضي الله عنه:»إنَّك إنْ تركتَ ولدك أغنياء خيرٌ من أنْ تتركهم عالة»، فقد حذف الفاء والمبتدأ معًا من جواب الشَّرط، وهو ما علَّق عليه ابن مالك بأنَّه ممَّا زعم النُّحاةُ بأنَّه مخصوصٌ بالضَّرورة، وليس مخصوصًا بها، بل يكثر استعمالُه في الشِّعرِ، ويقلُّ في غيره، مُضيفًا أنَّ مَنْ خصَّ هذا الحذفَ بالشِّعرِ، فقد حاد عنِ التَّحقيقِ، وضَيَّق حيثُ لا تضييق، بل هو في غير الشِّعر قليلٌ، وهو فيه كثيرٌ(ابن مالك، د.ت: ١٣٣- ١٣٤؛ وعبد اللطيف،١٩٩٦: ٢٤٧؛ والبخاري، ١٤٠٠: ٦٢١٦).

وبناءً على وورود هذا الحذف في القرآن الكريم والحديث الشريف يُدْحَضُ القولُ القائلُ بأنَّ ذلك ضرورةٌ، فَلِمَ لا نفسِّر كثرةَ ورودِ هذا الحذفِ في الشِّعر من منطلق خصوصية لغة الشِّعر؛ ومن ثَمَّ فهو كثيرٌ في الشِّعر، وبذلك نخرجُ من دائرة المُضيِّقين حيثُ لا تضييق، على نحو ما أشار ابن مالك. يُضاف إلى ذلك ضرورةُ التَّنبُّهِ إلى أنَّ ما ورد في الشِّعر يكون لغايةٍ دلاليةٍ مَّا، يُراعَى في تفسيرها خصوصيةُ لغةِ الشِّعر التي تختلف عن لُغة النَّثر، تلك اللُّغة الشِّعريةُ التي يُرادُ منها التأثيرُ على المُتلقي، ذلك التأثيرُ الذي لا يحتاج معه الشَّاعرُ إلى تمطيطِ الكلام، بل يحتاجُ إلى طيٍّ في الشَّكل أو الملفوظِ، غايته التأثيرُ بجَذْبِ المتلقي وافتتانه بالنَّصِّ الشِّعريِّ حتى يقع المتلقي أسيرَ هذا النَّصِّ أو ذاك.

٣ – حذف (ما) من (إمَّا):

من المعلوم أنَّ (إمَّا) مُركَّبةٌ من (إنْ) الشرطية، و(ما) الزَّائدة، وتكونُ (إمَّا) شرطيَّةً أو عاطفةً. لكنَّ (ما) الزائدة مع الشَّرطيةِ ليست بواجبةٍ، أمَّا زيادتها في (إمَّا) العاطفة، فواجبةٌ، وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ ثَمَّة تضامًّا بين (إنْ) و(ما)، ذيَّله النُّحاةُ بأنَّه لا ينفكُّ بِحَذْفِ (ما) إلَّا في (الضَّرورة) (الفارسي، ١٩٨٨: ٨٩؛ والهروي، ١٩٩٣: ١٤٢-١٤٣).

فقال سيبويه :»فمَا لا تُحْذَفُ ها هنا، كما لا تُحْذَفُ في الكلام مِنْ أنَّ، ولكنَّه جاز في الشِّعر «(سيبويه، ١٩٨٨: ٣/ ١٤١، ١/ ٢٦٧)، ويقول المبرد – فيما نقله عن الخليل- : «وزعم أنَّ(إمَّا) هذه إنَّما هي (إنْ) ضُمَّت إليها (ما)...ولا يجوزُ حَذْفُ (ما) منها إلَّا أنْ يضطرَّ إلى ذلك شاعرٌ، فإنَّ اضطرَّ جاز الحذفُ؛ لأنَّ ضرورة الشِّعر تردُّ الأشياء إلى أصولها» (المبرد، ١٩٩٤: ٣/ ٢٨)، وهو ما أشار إليه القزازُ القيروانيُّ، في قوله : « فإنْ أراد الشَّاعرُ جاز له حَذْفُ (ما)، وبقيت (إنْ) بمعنى إمَّا» (القيرواني، د.ت: ٢٥٣).

وقد أشار ابن الشَّجريّ إلى ذلك، في المجلس التَّاسع والسَّبعين، المخصَّص للحديث عن معاني «إنْ»، فقال:»وقد ذكروا لهذا الحَرف معنًى خامسًا، فقالوا: إنَّه بمعنى «إمَّا» في قول النَّمِر بن تَوْلَب:(ابن تولب، ٢٠٠٠: ١١٩)

سَقَتْهُ الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وإنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَما

قال سيبويه: أراد: وإمَّا مِنْ خريف، وحَذَفَ «ما» لضرورة الشِّعرِ، وإنَّما يَصِفُ وَعِلًا، وقبل هذا البيت:

فَلَو أنَّ مِنْ حَتْفِه ناجِيًا لَكَانَ هو الصَّدَعَ الأَعْصَما

والمعنى: سَقَتْه الرَّواعدُ من مطرِ الصَّيفِ، وإمَّا في الخريفِ فَلَنْ يَعْدَمَ السَّقْيَ. وقال الأصمعيُّ:»إنْ» ها هنا للشَّرْط، أراد: وإنْ سقتْهُ من خريفٍ فلنْ يَعْدَمَ الرِّيَّ. وبقَولِ الأصمعيِّ أخذ أبو العباس المُبرِّد؛ لأنَّ «إمَّا» تكونُ مُكرَّرةً، وهي هاهنا غيرُ مُكرَّرة، واحتجَّ مَنْ قال بقولِ سيبويه أنَّه وصفه بالخِصْبِ، وأنَّه لا يَعْدَمُ الرِّيَّ... وقولُ الأصمعيِّ قويٌّ من وجْهين، أحدهما أنَّ «إمَّا» لا تُستعملُ إلَّا مُكرَّرةً، أو يكونُ معها ما يقومُ مقام التَّكرير، كقولك: إمَّا أنْ تتحدَّث بالصِّدقِ وإلَّا فاسكُتْ، وإمَّا أنْ تزروني أو أزورَك، وهذا معدومٌ في البيت. والثَّاني: أنَّ مجيء الفاء في قوله: «فَلَنْ يَعْدَما» يدلُّ على أنَّ «إنْ» شرطيَّةٌ؛ لأنَّ الشَّرْطيَّةَ تُجابُ بالفاء. و»إمَّا» لا تقتضي وقوعَ الفاءِ بعدها، ولا يجوزُ ذلك فيها، تقولُ: إمَّا تزورني وإمَّا أزورُكَ، ولا يجوزُ: وإمَّا فأزورُك، فبهذين كان قولُ الأصمعيِّ عندي أَصْوبُ القولين»(ابن الشَّجريّ، ١٩٩٢: ٣/ ١٤٩-١٥٠).

فابن الشَّجريّ نصَّ على إشارة سيبوية المُفصحةِ عن إرادةِ الشَّاعر: وإمَّا مِنْ خريف، وحُذِفَتْ «ما» لضرورة الشِّعرِ، والمعنى على هذا: سَقَتْه الرَّواعدُ من مطرِ الصَّيفِ، وإمَّا في الخريفِ فَلَنْ يَعْدَمَ السَّقْيَ، ثُم أشار إلى قول الأصمعيِّ المُفْصِحِ عن كون «إنْ» في البيت للشَّرْطِ، والمعنى: وإنْ سقتْهُ من خريفٍ فَلَنْ يَعْدَمَ الرِّيَّ، وهو ما أخذ به المبرِّد.

وقد دلَّل ابنُ الشَّجريّ على صحة قول الأصمعيِّ بأنَّ المبرِّد أخذ به، ويؤكِّد ابنُ الشَّجريّ صحةَ قولهما بأنَّ (إمَّا) في البيت غيرُ مُكرَّرة، فكان ذلك دليلًا على شرطيَّة (إنْ)، ثُمَّ يعرِّجُ على مَن احتجَّ بقول سيبويه أنَّه يريد (وإمَّا) من خريفٍ، على تكرار «إمَّا» والتقديرُ «سقَتْهُ الرَّواعدُ إمَّا مِنْ صَيفٍ وإمَّا مِنْ خريفٍ فلَنْ يَعْدَمَ الرِّيَّ البتَّة، فحذفَ (إمَّا) في أوَّل البيت ضرورةً لدلالة (إمَّا) الباقية عليها؛ لأنَّها لا تقع إلَّا مُكرَّرةً، ثُمَّ حذفَ (ما) مِنْ (إمَّا) الباقية ضرورةً – كما تقدَّم- فقال: وإنْ من خريفٍ، وهو يريدُ: وإمَّا من خريف»(الأعلم الشنتمري، ١٩٩٤: ١٨٦؛ وعبد اللطيف، ١٩٩٦: ٢٤٨).

ويرى أنَّ قول الأصمعيِّ صحيحٌ وأنَّه أصوبُ الرأيين؛ لسببين أوَّلهما أنَّ (إمَّا) ليست مُكرَّرة بالبيت، وليس معها ما يقومُ مُقامها، والثاني أنَّ وجود الفاء في قوله (فلن) دلَّ على أنَّها الشرطيةُ، لاسيَّما أنَّ (إمَّا) لا تتطلَّبُ وقوع الفاء بعدها، ولا يجوزُ ذلك فيها؛ ومن ثَمَّ كان قولُ الأصمعيِّ عنده أَصْوبُ القولين، وهو رأي له ما يؤيِّده اعتمادًا على ما ذُكِر من أدِلَّةٍ (القيرواني، د.ت:٢٥٤؛ وعبد اللطيف، ١٩٩٦: ٢٤٨).

لكنَّني أرى ما رآه سيبويه، بدليل قول الأعلم الشنتمريِّ:» وتقديرُ سيبويه أولى لِمَا فيه من عموم الرِّيِّ في كُلِّ وَقْتٍ من صيفٍ وخريفٍ، ولا يصِحُّ هذا المعنى على تقدير الأصمعيِّ وأصحابه؛ لأنَّهم جعلوا ريَّهُ لِسَقْيِ الخريفِ له خاصةً» (الأعلم الشنتمري، ١٩٩٤: ١٨٦؛ والغامدي، ١٤٢٥-١٤٢٦: ٥١).

وقد حُذِفت(إمَّا) من الشَّطر الأوَّل لدلالة نظيرتها عليها في الشَّطر الثاني، وهي (إنْ) المحذوف منها (ما)، والتي بقيت بمعنى (إمَّا) بعد الحذف، والمعنى يؤيِّد ذلك حيث الوصْفُ بالخِصْب، وعموم الرِّيِّ في كُلِّ وَقْتٍ من صيفٍ وخريفٍ، على تقدير: سَقَتْهُ الرَّواعِدُ إمَّا مِنْ صَيِّفٍ وإمَّا من خريف.

وفي هذه الحالة تكون الفاءُ من قوله (فلَنْ يَعْدَمَا) عاطفةً لبيان أنَّ نتيجة الرِّي في الصيف أو الخريف تكمنُ في الحياة لا العدم. ويمكن أنْ تكون الفاءُ استئنافيةً، وهو ما يؤكِّد أنَّ لُغة الشِّعر تُجيزُ حذف (ما) من (إمَّا) العاطفة، وأنَّ هذا التَّضام بينهما لا ينفكُّ بِحَذْف (ما) إلَّا في الشِّعر، لكنَّ حَذْفها في الشِّعر لا ينبغي أنْ يوصف بالضَّرورة الموحية بأنْ الشَّاعر قد ارتكب جُرْمًا أو ارتكب مالا ينبغي له، بل ينبغي الإيحاء بأنَّ ذلك قد خدم جانبين، أحدهما جانبُ استقامة وزن المتقارب، في اتِّجاه صحة القافية، وكلاهما جزءٌ من المعنى النَّصِّي، والآخرُ جانبُ المعنى حيث الدلالةُ على عموم الرِّيِّ، ذلك العمومُ الذي يناسبُه الحذفُ الذي يتوافقُ مع كون الشَّاعر مُريدًا بثَّ الشُّحنة المُتمِّمة عمومَ الرِّيِّ مع الصَّيف، وهي كونُها في الخريف بجانب كَونِها في الصَّيف؛ ومن ثَّم فلن نجد عُدمًا.

٤ـ حذفُ الفِعْلِ بعدَ أداة الشرطِ غير (إنْ):

مِنَ المعلوم أنَّ (إنْ) الشَّرطيَّة تتضامُّ مع الفِعْلِ بعدَها، فلا يفارقُها، لكنْ يجوزُ حَذْفُ الفِعْلِ بعدَ (إنْ) الشَّرطيَّة على ضَعْف، كأن تقولَ:إنْ زيدٌ يزرْني أُحسنْ إليه، وجاز في إنْ؛ لأنَّها أصلُ الباب، قالَ سيبويه:»واعلم أنَّ حروفَ الجزاءِ يَقبحُ أنْ تتقدَّم فيها الأسماءُ على الأفعال؛ وذلك لأنَّهم شبهوهَا بما يَجزمُ ممَّا ذكرنَا، إلَّا أنَّ حروفَ الجزاءِ قد جازَ ذلكَ فيها في الشِّعر؛ لأنَّ حروفَ الجزاءِ يدخُلُها فَعَلَ ويَفْعَلُ، ويكونُ فيها الاستفهامُ، فتُرفَع فيها الأسماءُ، وتكونُ بمنزلةِ الذي، فلمَّا كانت تَصَرَّفُ هذا التَّصرُّفَ، وتُفارقُ الجزمَ ضارعت ما يجرُّ من الأسماء...ويجوزُ الفرقُ في الكلامِ في (إنْ) إذا لم تَجزم في اللفظ، نحْوُ قوله:

عاودْ هَراةَ وإنْ معمورُها خَربَا

فإنْ جزمتَ ففي الشِّعر؛ لأنَّه يشبَّه بلَمْ، وإنَّما جازَ في الفَصْلِ ولم يُشْبِه لَمْ؛ لأنَّ «لَمْ» لا يَقَعُ بعدَها فَعَلَ، وإنَّما جازَ هذا في (إنْ) لأنَّها أصلُ الجزاءِ، ولا تفارقهُ، فجازَ هذا كما جازَ إضمارُ الفِعْلِ فيها حينَ قالوا: إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فَشَرٌّ. وأمَّا سائرُ حروفِ الجزاءِ، فهذا فيه ضَعْفٌ في الكلام» (سيبويه، ١٩٨٨: ٣/١١٢-١١٣؛ وعبد اللطيف، ١٩٩٦: ٢٤٢-٢٤٣).

وإنْ جازَ ذلك مع (إنْ)؛ لأنَّها أَصْلُ الجزاءِ، فإنَّ حَذْفَه مع غيرها مِنْ أدواتِ الشَّرطِ، يكونُ في ضرورةِ الشِّعْرِ، على نحو ما جاءَ عند ابنِ الشَّجريّ، في قوله:»ومثالُ إضمارِه رافعًا، قولُك:إنْ زيدٌ زارني أحسنتُ إليه، ومثلُه في التَّنزيل: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ (سورة النساء، الآية ١٧٦)، ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ (رسورة النساء، الآية ١٢٩)، ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (سورة التوبة، الآية ٦)، ولو قُلتَ: إنْ زيدٌ يزُرْني أُحسِنْ إليه، فجزمتَ، جاز ذلك على ضَعْفٍ، وجازَ في «إنْ»؛ لأنَّها أصلُ الباب، ولا يجوزُ هذا في غيرها إلَّا في الشِّعرِ، كما قال: (العبادي، ١٩٦٥: ١٥٦؛ وسيبويه، ١٩٨٨: ٣/ ١١٣) [٨]

ومَتَى واغِلٌ يَنْبُهْمْ يُحَيُّو ... هُ وتُعْطَفْ عليه كأسُ السَّاقي

...»(ابن الشَّجريّ، ١٩٩٢: ٢/ ٨١ – ٨٢؛ وابن الأنباري، ١٩٨١: ٦١٥-٦٢٠).

ففي هذا النَّصِّ نلاحظُ الإشارةُ إلى جوازِ حَذْفِ الفِعْلِ بعد (إنْ) الشَّرطيَّةِ؛ لأنَّها أَصْلُ الباب، وفي غيرها لا يجوزُ إلَّا في ضرورةِ الشِّعرِ، وهو ما ينبغي تسميتُه بلُغةِ الشِّعرِ، على أنْ يُربطَ ذلك بالمعنى النَّصِّيِّ، وهو ما يدفعنا إلى التخلُّص من تسمية الضرورة الشِّعرية، واستبدالها باللُّغة الشعرية أو لغة الشِّعر.

وتفسير ذلك فيما نحن بصدده أنَّه لمَّا كان عديِّ بن زيد يتحدثُ عن الدَّاخل في الشُّرب من غير دعوةٍ، تمكَّنه من النزول بهم، لجأ إلى حذْف الفِعْل مع (متى) في الشِّعر، وجزم الفِعْلَ بعدها؛ ليتناسب هذا الحذْفُ، وذلك الجزم الذي هو بمعنى القطْع مع حالة المفاجأة المُتحدَّث عنها، وتشبيها لكلمة (متى) بأصل الباب، وهي (إنْ) الشَّرطية، بالإضافة إلى إسهام هذا الحذف في استقامة وزن الخفيف وصِحة القافية برويِّها المراد [٩]، في إطار الوفاء بالمعنى النَّصِّيِّ.

٥- إضمارُ لام الأمرِ وإبقاءُ عملِهَا:

قد تُحذفُ لامُ الأمر، قالَ سيبويه:»واعلمْ أنَّ هذه اللَّامَ قد يجوز حَذْفُها في الشِّعرِ وتعملُ مُضمرةً، كأنَّهم شبَّهوها بإنْ إذا أعملُوها مُضمرةً.»(سيبويه، ١٩٨٨: ٣/٨، والمبرد، ١٩٩٤: ٢/١٣٠-١٣١).

وهو ما صرَّحَ به أبو حيَّان في تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ ٱلشَّيْطَانَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ﴾ أي: ليقولوا (سورة الإسراء، ٥٣)، و(أبو حيان، ١٩٩٣: ٦/٤٧).

وهو ما ورد في قول ابن الشَّجريّ:»ومِمَّا أضمروهُ من عوامل الأفعال -وأجازَ النحويون ذلك في الشعر-لامُ الأمر، وأنْشدُوا:

محمَّدُ تفدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ ... إذا مَا خِفْتَ منَ شَيءٍ تَبالا[١٠]

قالوا: أرادَ: لتَفدِ، فاضطرَّهُ الوزنُ إلى حَذْفِ اللَّام؛ لأنَّ تبقيةَ الجَزْم يدلُّ على أنَّ ثَمَّ جازمًا. وقال بعضُهم: هو خبرٌ يُرادُ به الدُّعاء، وأصلهُ: تَفْدي نفسَك كلُّ نَفس، كما قال:

ويَرْحمُ اللهُ عبدًا قال آمينا

وكما جاءَ في التَّنزيل: ﴿يَغْفِرُ اللّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ (سورة يوسف، الآية ٩٢)، فاحتاج إلى حَذْفِ الياء، وإنْ كانَ المرادُ الخبرَ، كما حُذِفت في التَّنزيلِ من ﴿نَبْغِي﴾ في قوله: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ (سورة الكهف، الآية ٦٤)، وأنشدَ أبو بكرٍ محمدُ بنُ السَّريّ هذا البيتَ، وأنشدَ معهُ لمتمِّم بنِ نُوَيرَة:

على مِثْلِ أصحابِ البَعُوضةِ فاخْمُشي لكِ الويلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى

أرادَ: أو لِيَبْكِ، فحذفَ اللامَ، قالَ أبو بكر: وقالَ أبو العبَّاس: لا أرى ذا على ما قالوه؛ لأنَّ عواملَ الأفعالِ لا تُضمَرُ، وأضعفُها الجازمةُ؛ لأنَّ الجزمَ في الأفعالِ نظيرُ الخَفْضِ في الأسماءِ، ولكنَّ بيتَ مُتَمِّم يُحمَلُ على المعنى؛ لأنَّ قوله: «فاخمُشي» في موضع «فَلْتَخْمُشي» فعطفَ «يبكِ» على المعنى، فكأنه قال: فلْتَخْمِشي أو يَبْكِ. وأمَّا البَيتُ الآخر، فليس بمعروفٍ، يعني قول! القائل:

محمدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلّ نَفْسٍ

قال أبو بكر: على أنَّه في كتاب سيبويه على ما ذكرتُ لكَ، يعني أنَّ سيبويه قدَّر فيه إضمارَ اللَّام» (ابن الشَّجريّ، ١٩٩٢: ٢/١٥٠-١٥١؛ المبرد، ١٩٩٤: ٢/١٣٠ -١٣١؛ والصفار، ١٩٦٨: ٨٤؛ وآل خليفة، ٢٠٠٦ :١٣٩ -١٤٠) [١١].

ففي هذا النَّصِّ نلاحظُ إشارةَ ابنِ الشَّجريّ إلى قرينةِ التَّضامِّ، من خلالِ تنبيههِ أنَّ عواملَ الأفعالِ قد تُحذفُ، ويبقى عملُها، ومن ذلك لامُ الأمرِ، وهو ما أجازَهُ النُّحاةُ في الشِّعرِ، على نحوِ ما ورد في قولِه:(محمدُ تَفِد)، والتقدير: لِتَفِدْ.

لكنَّه أشارَ إلى أنَّ هذا الحذفَ لضرورةِ الوزنِ، ومِمَّا يدلُّ على ذلك بقاء الجزم في الفِعْل (تفدي)، ومن المعلوم أنْ وزن البيت وتقطيعه هكذا:

محمَّدُ تَفْ/ دِ نفسكَ كُلْ/ لَ نَفْسِنْ إذا مَا خِفْ/تَ من شيئِنْ/ تَبالا

مُفَاعَلَتُن / مُفَاعَلَتُن / فعولـن مُفَاعَلْتُن / مُفَاعَلْتُن / فعولُن

فالبيتَ من بحرِ الوافرِ، ووجودُ الجازمِ سيؤدِّي إلى كَسْرِ التفعيلةِ الثانيةِ (دِ نَفْسُكَ كُلْ= مُفاعَلَتُنْ)، وهو ما يمكن أنْ يُضَمَّ إلى ما تَتَّصفُ به لُغةُ الشِّعرِ دون النَّظرِ إلى التَّقعيدِ في لُغة النَّثرِ، وبذلك نتخلَّصُ من القولِ بالضَّرورةِ، من منطلق أنَّ الوزن والقافية جزءٌ من المعنى النَّصِّيِّ.

ومن الجديرِ بالذِّكر أنَّه «لا يجوزُ أنْ تُضْمَرَ «لَمْ» وَ«لا» في ضرورةِ شاعرٍ، ولو أُضْمِرَا لالتبس الأمرُ بالإيجاب»(ابن السراج، ١٩٩٦: ٢/١٥٧). ولمَّا كان ذلك كذلك، فإنَّ هذه اللُّغةَ الشِّعريةَ ينبغي – بناء على هذا الفقه- ربطها بالمعنى النَّصِّيِّ، ففي البيت موضع القولِ بالضَّرورة يمكن القول: إنَّ الشَّاعر في مقام الإشارة للمخاطَب (محمد) بأنَّه ينبغي على كلِّ نفسٍ أنْ تفدي محمدًا، إذا خاف على نفسه الإهلاكَ من شيءٍ مَّا، ولمَّا كان ذلك كذلك فإنَّه موقفٌ لا يحتاجُ إلى تمطيطٍ وإسهابٍ، بل يُناسبه الحذفُ؛ للدَّلالة على أنَّ فداءَ كلِّ نفسٍ مُحمدًا شيءٌ لا يحتاجُ إلى إمعانِ نَظَرٍ، بل ينبغي أنْ يكونَ على وجه السُّرعةِ إثر خوفِ محمدٍ هلاكَ نفْسِه من شيءٍ مَّا.

٦ – حَذْفُ الصِّلَة:

مِنَ المعلوم نحويًّا أنَّ الاسْمَ الموصولَ لابُدَّ له من جُمْلةٍ بعدَه، هي جُملةُ الصِّلَة، تتضامُّ معه، وسمَّاها سيبويه حشوًا (سيبويه، ١٩٨٨: ٢/١٠٥، ٣٤٧، وهامش ٢ من الصفحة نفسها).

ومِمَّا لا شكَّ فيه أنَّه «إنَّما وجبَ كونُ الصِّلةِ جُملةً؛ لأنَّ وضْعَ الموصولِ على أنْ يُطلقَه المُتكلمُ على ما يعتقدُ أنَّ المُخاطبَ يعرفُه بكونِه محكومًا عليه بُحُكْمٍ معلوم الحصول له»(الرضي، ١٩٩٢: ٣/٧؛ المبرد، ١٩٩٤: ٣/١٩٧؛ وابن السراج، ١٩٩٦: ٢/٢٢٦؛ وابن الخباز، ٢٠٠٢: ٤٩٢؛ وابن يعيش، د.ت: ٢/٣٧٥).

هذا، وقد وردت الإشارة إلى حذف الصلة في الأمالي مُفسَّرًا على أنه ضرورةٌ، في المجلس الخامس، في قوله:

«بيتٌ للرَّضيِّ مِنْ قصيدةٍ، مدحَ بها الطائِعَ، رضي الله عنه: (الرضي، ١٩٩٩: ٢/٢٨٣)

قد كان جَدُّك عِصْمةَ العُرْبِ الأُلَى فاليومَ أنتَ لَهُمْ مِنَ الإعْدام

قوله:»الأُلَى» يحتمل وجهين، أحدهما: أنْ يكونَ اسمًا ناقصًا بمعنى الذين، أراد الأُلَى سلفوا، فحذفَ الصِّلةَ للعِلْم بها، كما حذَفها عَبيد بن الأبرص في قوله:(ابن الأبرص، ١٩٥٧: ١٣٧)

نَحنُ الأُلَى فاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إلَيْنا

أراد: نحن الأُلَى عرفتَهم...» (ابن الشَّجريّ، ١٩٩٢: ٢/٣٣٥). وهو ما علَّق عليه ابنُ الشَّجريّ أيضًا في المجلس الرابع والسَّبعين بقوله:»فقال:»أراد نحنُ الأُلَى عرفْتَهم، فحذَفَ الصِّلَةَ، وهو مِنْ الضَّرورات البعيدة» (ابن الشَّجريّ، ١٩٩٢: ٣/؛ آل خليفة، ٢٠٠٦: ١٣٣) [١٢].

وهو ما يتَّضحُ مِنْ خِلاله أنَّ ثَمَّة تلازمًا بين الموصول وجُملة الصِّلة؛ لِمَا فيه من إبهام؛ ومن ثَمَّ فوجودُها ضروريٌّ. لكنَّ لُغةَ الشِّعر لها مُتطلباتٌ، منها التَّرَخُّصُ في قرينة التضامِّ بحَذْفِ هذه الصِّلة؛ لِلعِلْم بها – كما أشار ابن الشَّجريّ في تعليقه على بيت عبيد بن الأبرص-وهو ما وصفه في موضعٍ آخرَ بأنَّه من الضرورات البعيدة، وأُصِرُّ على وَصْفه بأنَّه من لُغةِ الشعر.

وما كان ذلك كذلك إلَّا لارتباط اللُّغة الشِّعرية من خلال حذف جملة الصِّلة بالمعنى، من جهة أنَّ المعنى المقصود قد بلغ من العِظَم مالا تُؤدِّي العبارةُ حقيقتَه، قال ابن الخباز:»ولا يجوز إفرادُ الموصولِ عن الصِّلة، فلا تقول: جاءني الذي، ولا مررتُ بِمَنْ، حتَّى تأتي بالصِّلة، فأمَّا قولُ الرَّاجز:

أَصَمَّ أَمْ يَسْمَعُ غِطْرِيفَ اليَمَن يَا فَاصِلَ الخِطَّةِ أَعْيَتْ مَنْ ومَنْ

تقديره: مَنْ مَضَى ومَنْ بَقِي، وإنَّما حذف الصِّلة لتوهُّم أنَّ المعنى الذي قصدَه قَدْ بلغَ مِنَ العِظَمِ مَالا تُؤدِّي العبارةُ حقيقَتَهُ» (ابن الخباز، ٢٠٠٢: ٤٩٢).

وذلك أنَّ بيت الرضيِّ تقديره: قد كان جَدُّك عِصْمةَ العرَبِ الأُلَى عرفناهم، فكأنَّه يُشير إلى أنَّ هؤلاء العرب معلومون، وأنَّه إلى جَدِّ الطَّائع كان يؤولُ أمرُهم؛ ومن ثَمَّ فحَذْفُ جملة الصِّلة فيه ما فيه من إعمالِ نَظَرٍ قصَدَه الشَّاعرُ، بحيث يُفسِحُ الحذفُ المجالَ

للمتلقي كي يجولَ بعقله هنا وهناك للتوصُّل إلى كُنْه هذه المعرفة أو ما يتَّصفُ به هؤلاء العربُ من صفاتٍ معلومةٍ لدى المخاطب، لا يتَّسع المُقام لذِكْرها في مقابلة الطَّائعِ حالة إلقاء الرَّضيِّ هذه القصيدةَ، فالطَّائعُ والعدم سواء مقابلةً بما كان يفعله جدُّه الذي كان أمرُ هؤلاء العرب المعروفين بكذا وكذا يؤولُ إليه، ولا يدخل ذلك في زيادة الإبهام الحاصل في الاسم الموصول بإبهام آخر بحذْف جملة الصِّلة، إنَّما هو من توهُّم أنَّ ما يقصدُه الشَّاعرُ من معنًى قد بلغ مِنَ العِظَم مالا تُؤدِّي الصِّلةُ المحذوفةُ حقيقتَه، ولا يمنع ذلك من القول بأنَّ حذْفَ جملة الصِّلة قد أسهم في استقامة وزْن الكامل وصحة القافية برويِّها المُراد، فكلٌّ من الوزن والقافية جزءٌ من المعنى النَّصِّيِّ؛ ومن ثَمَّ كان الحذف خادمًا في اتِّجاهين.

الخاتمة

بعد هذه الجولة في أمالي ابن الشَّجريِّ حيثُ بحثُ اللُّغة الشِّعرية وعلاقتها بالمعنى النَّصِّيِّ من خلال القول بالضَّرورة لدى ابن الشَّجريِّ، فيما يتصل بالفصل بين المُتضامين أو حَذْف أحدهما»، يمكن الانتهاء إلى النتائج الآتية:

١- أدرك القدماء-ومنهم ابن الشَّجريّ-أنَّ الشِّعر موضع اضطرارٍ؛ لِما له من خصوصيةٍ، تميِّزه عن لُغة النثر، لكنهم كانوا يفسِّرون ذلك بالضَّرورة المحجوجة بسببٍ من الوزن والقافية، على نحو ما ورد عند ابن الشَّجريّ.

٢- قام النحاة – ومنهم ابن الشَّجريّ-بتخريج هذه الضرورات وَفق ما يراه كلٌّ منهم، ولا تكاد توجد ضرورة من ضرائر الشعر إلَّا ووجدوا لها مخرجًا، ووثَّقوا علَّتها، حتى قال سيبويه: «وليس شيء يضطرون إليه إلَّا وهم يحاولون به وجهاً » في ضوء المعيارية النَّحوية.

٣- تبيَّن أنَّ الضرورة لا ترتبط فقط بتحقُّق الوزن وصحَّة القافية، بل ترتبط أيضًا بتحقُّق المعنى النَّصِّيِّ المُراد التَّعبير عنه لدى المُبدع، في إطار ما يمكن تسميته بلغة الشِّعر.

٤- اتَّضح أنَّ فقْه كُنْه المرتكزات النحوية ينعكس بيان أثره على فَهْم النَّصِّ؛ ومن ثَمَّ يكونُ بيانُ أثر هذه المُرتكزات أو الدَّولِّ في المعنى النَّصِّيِّ، ذلك الفقْه الذي يجعلنا ننظر إلى هذه الدوالِّ النحوية موضع الضرورات على أنها من خصائص لُغة الشِّعر، وقد تكون واردة في القرآن الكريم وقراءاته أو الحديث الشريف أو في لهجةٍ من لهجات العرب.

٥- فيما يتصل بالفصل بين المُتضامين أُشيرُ إلى أنَّه لا يرتبط تقديم الاسم على الفعل بعد الفعل (قلَّ) الذي زيدَت بعده (ما) بالضرورة التي يُقصدُ منها الحفاظُ على الوزن والقافية، بوصفها المبرِّر الوحيد لمخالفة قرينة التَّضام بين (قلَّ) والفعل بعدها، بل يمكنُ القولُ: إنَّ الشَّاعر قد خالف قرينة التَّضام من أجل مُقتضيات الشِّعر أو من أجل لُغة الشِّعر الخاصة التي تخالف لُغة النَّثر، لاسيما أنَّ كُلًّا من الوزن والقافية جزءٌ من المعنى النصيِّ، تلك اللُّغة التي أراد المرّار الأسديّ من خلالها الإشارةَ إلى أنَّ ثَمَّة تركيزًا لديه على الحدثِ المستفاد من الفعل، فأراد أنْ يكونَ محلَّ القافية، فأسعفَه النِّظامُ النحويُّ في ذلك بمرونته، من خلال جواز هذا الفصل بالتَّقديم والتأخير.

٦- فيما يتصل بحَذْف أَحَد المُتضامين أشار ابنُ الشَّجريّ إلى أنَّ حَذْف (أنْ) ورَفْعَ الفعْل (أفقدها) ضرورةٌ، مُشيرًا إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين، لكنَّ هذا الخلاف ما كان إلَّا من أجل تحقيق التَّضام على وجهه الصَّحيح، وهنا يجبُ التَّنبُّه إلى أنَّ الشِّعرَ له نظامُه الخاص الذي يُسْمَحُ فيه بما لم يُسمَح به في النَّثر من غير أنْ يُعدَّ ما يجيءُ فيه ضرورة؛ لورودِ مثْله في النَّثر لاسيما ورودُه في القرآن الكريم، مع ملاحظة أنَّ ذلك من مرونة النِّظام النحويِّ في الشِّعر، تلك المرونةُ التي تجعله مُتآزرًا مع النَّسج الشِّعريِّ، في إطار الوفاء بالمعنى النَّصِّيِّ المُراد.

٧- يُعدُّ حذفُ الفاء في جواب الشَّرط من لُغة الشِّعر، وليس ضرورةً، على نحو ما أشار ابنُ الشَّجريّ، فقد جاء حذْفها في القرآن الكريم والحديث الشريف، فهو حذْفٌ يكثر في الشِّعر، ويقلُّ في غيره، من منطلق خصوصية لغة الشِّعر، وبذلك نخرجُ من دائرة المُضيِّقين، مع مراعاة أنَّ ما ورد في الشِّعر يكون لغايةٍ دلاليةٍ مَّا، يُرادُ منها التأثيرُ على المُتلقي؛ ومن ثَمَّ يتعالق الشَّكلُ مع المضمون.

٨- تُحذف (ما) من (إمَّا)، ومن منطلق التَّضامِّ بين (إنْ) و(ما)، أشار النُّحاةُ بأنّه تضامٌّ لا ينفكُّ بِحَذْف (ما) إلَّا في (الضَّرورة)، ومنهم ابنُ الشَّجريّ معتمدًا على ما قاله سيبويه والأصمعيُّ في قول النَّمر بن تَولَب مُرِّجحا قول الأصمعيِّ الذي أخذ به المبرِّد في البيت موضع الحديث، وأيدتُ ما رأه سيبويه في تقدير البيت؛ لِمَا فيه من عموم الرِّيِّ في كُلِّ وَقْت، وحُذِفت(إمَّا) من الشَّطر الأوَّل لدلالة نظيرتها عليها في الشَّطر الثاني، وهي (إنْ) المحذوف منها (ما)، والتي بقيت بمعنى (إمَّا) بعد الحذف، والمعنى يؤيِّد ذلك، وهو ما يؤكِّد أنَّ لُغة الشِّعر تُجيزُ حذف (ما) من (إمَّا) العاطفة، وأنَّ هذا التَّضام بينهما لا ينفكُّ بِحَذْف (ما) إلَّا في الشِّعر، لكنَّ حَذْفها في الشِّعر لا ينبغي أنْ يوصف بالضَّرورة، بل ينبغي أنْ يُتَعامَلَ معه على أنَّه من خصائص لُغة الشِّعر، مع رَبْطِه بالمعنى النَّصِّي.

٩- من منطلق التَّضامِّ أشار ابنُ الشَّجريّ إلى أنَّ حذف الفعْل بعدَ أداة الشرط غير (إنْ) يكونُ في ضرورة الشِّعْر، كما في قول عديٍّ بن زيد العباديِّ، وقد توصَّل البحث إلى أنَّ ذلك يمكن تناوُلُه في ضوء لُغة الشِّعر، على أنْ يُربطَ ذلك بالمعنى النَّصِّيِّ، ذلك المعنى الذي ناسبه الحذفُ في بيت عديِّ بن زيد بالإضافة إلى الجزم الذي هو بمعنى القطْع مع حالة المفاجأة المُتحدَّث عنها.

١٠- اعتمادًا على قرينة التَّضام أشار ابنُ الشَّجريّ إلى أنَّ إضمار لام الأمر وإبقاء عملهَا يكون في الشِّعر لأجل ضرورة الوزن؛ وعلى الرغم من انكسار الوزن بوجود لام الأمر، فإنَّ ما يُسمَّى بضرورة الوزن ينبغي التعامل معه على أنه من خصوصيات

لُغة الشِّعر، لا أنْ نتعامل معه بالقياس على النَّثر، مع ضرورة رَبْطِ هذا الفِقه بالمعنى النَّصِّيِّ، فالبيت موضع الحديث لا يحتاج إلى تمطيطٍ وإسهابٍ، بل يُناسبه الحذفُ.

١١- لمَّا كان التَّضامُّ بين الاسم الموصول وصلته واجبًا، فقد أشار ابنُ الشَّجريّ إلى أنَّ حَذْفَ جملة الصِّلة من الضرورات البعيدة، وذلك في تناوُلِه بيتًا للرَّضيِّ يمدح به الطَّائع، لكنَّ البحث توصَّل إلى أنَّه قد يُترخَّص في قرينة التَّضام بحَذْفِ هذه الصِّلة؛ وهذا من لُغة الشعر؛ لارتباط اللُّغة الشِّعرية من خلال حذفِ جملة الصِّلة بالمعنى، من جهة أنَّ المعنى المقصود قد بلغ من العِظَم مالا تُؤدِّي العبارةُ حقيقتَه؛ ومن ثَمَّ كان قَصْدُ الشَّاعر إلى الحَذف، بحيث يُفسِحُ المجالَ للمتلقي كي يجولَ بعقلِه هنا وهناك؛ للتوصُّلِ إلى كُنْه المعنى النَّصِّيِّ، ولا يمنع ذلك من القولِ بأنَّ حذْفَ جملة الصِّلة قد أسهم في استقامة وزْنِ الكامل وصِحة القافية برويِّها المُراد.

الهوامش:

(١) يُنْظَر: في تفصيل ذلك: أمالي ابن الشَّجريِّ، لأبي السعادات بن حمزة الحسني العلوي " ت ٥٤٢ هـ "، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٩٢ م، ١ / ٣ – ٢٠٤، حيث الدِّراسة التي قدَّم بها المحقِّق للأمالي، ويُنْظَر: أيضًا: علاقة التَّشكيل الصَّرفي بالمعنى من خلال تأويل الصيغ الصَّرفية، د. فايز صبحي عبد السلام تركي، مجلة علوم اللغة، العدد الأول، دار غريب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩ م، صـ ٥١ وما بعدها.

(٢) هذا الأمر على خلاف ما يراه صاحب كتاب موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهري، تحقيق د.عبد الكريم حبيب، مكتبة وضَّاح، حمص، سوريا، ٢٠٠٥ م، صـ ١٦١ – ١٦٢، حيث يرى أنَّ كلمة (وصال) فاعلٌ لفعلٍ محذوف وجوبا، يفسِّره الفعلُ المذكور وهو يدوم، والتقدير: قلَّما يدوم وصال يدوم، على حدِّ: إنْ امرؤ هلك، ولا يكون وصال مبتدأ وخبره يدوم؛ لأن الفعل المكفوف عن طَلَبِ الفاعل لا يدخل إلَّا على الجمل الفعلية؛ لأنه أُجْرِي مجرى حرف النفي، وهو ما لا أُوافقه عليه اعتمادًا على وِجهة النظر الواردة لدى ابن الشجري.

(٣) الفَقْدُ: العدم، وقد علَّق عليه أبو العلاء بقوله:"وقوله: أفقدُها: الأصلُ فيه النَّصبُ؛ لأنَّه أراد: قُبيلَ أنْ أفقدَها، إلَّا أنَّه حذف (أنْ)، وردَّ الكلام إلى أصله، وهو الرَّفع؛ لأنَّ العامل فيه غير مُظهَر. يُخاطبُ حاديَي العير التي كانت محبوبتُه في جملةِ ركبهما، ويسألهما أنْ يقفا عليه بالإبل؛ ليستمتعَ بالنَّظر إليها".

(٤) حيث قول الدكتوره فاطمة آل خليفة:"والرَّاجح أنَّ حَذْفَ "أنْ" ورَفْعَ الفعل بعدها ليس مرهونا بضرورة الشِّعر؛ لوروده في النثر...كما ورد على سبيل الضرورة حذْفُ "أنْ" ونَصْبُ الفعل المضارع...."وهو ما يتضح من خلالها أنَّ الدكتورة الفاضلة لم تقف من الضرورة موقفًا يتبين من خلاله عرْض هذه الضرورة في ضوء اللُّغة الشِّعرية وعلاقتها بالمعنى النَّصِّيِّ فيما يتصل بقرينة التَّضام.

(٥) حيث أشار المبرد إلى أنَّ قولَ حسان على إرادة الفاء، وليس على التَّقديم كما يقول البصريون أيضًا بجانب القول بالحذف؛ لأنَّ التَّقديم فيه لا يصلح.

(٦) رواية بيت عبد الرحمن (مثلان) مكان (سيان)، بشعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري، تحقيق د.سامي مكي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، العراق، ١٩٧١ م، صـ ٦١.

(٧) يُنْظَر أيضًا: الضرورة الشعرية عند ابن الشجريِّ من خلال كتابه الأمالي، د. فاطمة آل خليفة، صـ ١٣٢-١٣٣ حيث ذكرت نص ابن الشجري بلا تعليق عليه.

(٨) يتضح من خلال قول سيبويه في (٣/ ١١٣) أنَّ ثمة تقديمًا للاسم على الفعل بعد (متى) وجزْمها الفعلَ في لغة الشعر، وأنَّ الاسم بعدها مرفوعٌ بإضمار فِعْل يفسِّره الفعلُ المذكور.

(٩) لا يخفى على القارئ الكريم أنَّ تقطيعَ صدر البيت ووزنه كما يأتي:

ومَتَى وا/غِلُنْ يَنُبْ/هُمْ يُحَيُّو
فَعِلاتُن/ مُتَفْعِلُن / فاعلاتُن

(١٠) في تخريج هذا البيت يُنْظَر: هامش ٢، ٢/ ١٥٠ من أمالي ابن الشجري للمحقق، وقد ذكر ابن الشَّجري في المتن أنَّ قوله: التبال: الإهلاك، تبلهم الدهر: أفناهم.

(١١) حيث ذكرت الدكتوره فاطمة نص ابن الشجري مُعلِّقة عليه باختلاف النُّحاة في جواز حذف لام الطلب وبقاء عملها، فالكسائيُّ يجيز ذلك مطلقا في النثر والشعر، والمبرد يمنعه مطلقًا في النثر والشعر، وجواز ذلك في الشعر دون النثر، وجواز حذفها بعد القول.

(١٢) فقد ذكرت الدكتوره فاطمة نصَّ ابن الشجري من غير تعليق عليه.

المراجع

ابن الأبرص، عبَيد، ديوان عَبيد بن الأبرص (١٩٥٧). تحقيق د. حسن نصار، القاهرة، مطبعة الحلبي.

ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات ت ٥٧٧هـ (١٩٨١). الإنصاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، القاهرة، المكتبة التجارية.

الأزهري، خالد (٢٠٠٥). موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهري، تحقيق عبد الكريم حبيب، سوريا، مكتبة وضَّاح.

الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان ت ٤٧٦هـ (١٩٩٤)، تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب، حققه وعلَّق عليه د. زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسسة الرسالة.

آل خليفة، فاطمة (٢٠٠٦). الضرورة الشعرية عند ابن الشَّجريّ من خلال كتابه الأمالي، مجلة كلية دار العلوم ع ٤٠، ١٢١- ١٥٣.

الألوسي، السيد محمود شكري الألوسي البغدادي (١٣٤١هـ). الضرائر، وما يسوغ للشَّاعر دون الناثر، شرحه محمد بهجة الأثري البغدادي، ط ١٠، بغداد، المكتبة العربية.

الأنصاري، عبد الرحمن بن حسان (١٩٧١) شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري، تحقيق سامي مكي العاني، بغداد، مطبعة المعارف.

الإشبيلي ت ٦٦٩هـ ابن عصفور (١٤٠٠هـ). شرح جُمل الزجاجي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، ط ١، جامعة الموصل، العراق، دار الكتب للطباعة والنشر.

البخاري، محمد بن إسماعيل (١٤٠٠هـ). الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه، محب الدين الخطيب، القاهرة، المكتبة السلفية.

تركي، فايز صبحي عبد السلام (٢٠٠٩). علاقة التَّشكيل الصَّرفي بالمعنى من خلال تأويل الصيغ الصَّرفية، د. فايز صبحي عبد السلام تركي، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، ع١.

تركي، فايز صبحي عبد السلام (٢٠١١) الحذف التركيبي بين النظم والدَّلالة، ط ١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

تركي، فايز صبحي عبد السلام (٢٠١٤). تعانق البناء النحوي مع القافية في بائية ذي الرمة ودلالته في النص، حولية الاداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، ٤١٨، ٧- ١٣٤.

ابن تولب، النمر (٢٠٠٠). ديوان النمر بن تولب، جمْع وشَرْح وتحقيق د. محمد نبيل طريفي، ط ١، بيروت، دار صادر.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ت ٢٩١ هـ (١٩٥٦). مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٢، القاهرة، دار المعارف.

ابن جنى "أبو الفتح عثمان بن جنِّى ت٣٩٢هـ"، (١٩٨٦-١٩٨). الخصائص، تحقيق محمد على النجار، ط ٣، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الحصري القيرواني"أبو إسحاق إبراهيم بن علي ت ٤٥٣ هـ"، (د.ت) زهر الآداب وثمر الألباب، شَرْح زكي مبارك، وتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، بيروت، دار الجيل.

حمودة، طاهر سليمان (١٩٨٢). ظاهرة الحذف فى الدرس اللغويِّ، الإسكندرية، الدار الجامعية.

الحندود، إبراهيم (٢٠٠١). القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين، إبراهيم الحندود، نادي القصيم الأدبي، بريدة، السعودية.

أبو حيان، محمد بن يوسف ت ٧٥٤هـ البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن الخباز، أبو عبد الله أحمد بن الحسين ت ٦٣٨هـ (٢٠٠٢). توجيه اللمع شرح كتاب اللمع، دراسة وتحقيق فايز زكي محمد دياب، ط١، القاهرة، دار السلام.

ابن أبي ربيعة، عمر، ديوان عمر بن أبي ربيعة، (١٩٦٠)، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة السعادة.

الرضيِّ، الشريف (١٩٦١). ديوان الشريف الرضي، بيروت، دار صادر.

الرضيِّ، الشريف (١٩٩٩). ديوان الشريف الرضي، شرحه وعلق عليه، وضبطه وقدم له د. محمود مصطفى حَلاوي، ط١، بيروت، دار الأرقم.

الرَّضي، محمد بن الحسن "ت٦٨٦هـ"، (١٩٩٢). شرح الكافية، الرضيّ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط٢، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس.

ابن السرَّاج، محمد بن السري (١٩٩٦). الأصول، ط ٣، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة.

سيبويه "أبو بشر عمرو بن عثمان ت ١٨٠هـ"، (١٩٨٨) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٣، القاهرة، مكتبة الخانجي السيرافي.

أبو سعيد الحسن بن عبد الله ت ٢٦٨ هـ"، (٢٠٠٨)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

السيرافي، أبو سعيد (١٩٨٩). ما يحتمل الشعر من الضرورة، أبو سعيد، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، ط١، الرياض، مطابع الفرزدق.

السيوطي، "جلال الدين ت "٩١١هـ" (١٣٩٩هـ). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: د عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية.

السيوطي، "جلال الدين ت ٩١١ هـ" (٢٠٠٦). الاقتراح في عِلم أصول النحو، قرأه وعلق عليه محمود ياقوت، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

ابن الشَّجريّ، أبو السعادات بن حمزة الحسني العلوي " ت ٥٤٢ هـ "(١٩٩٢)، أمالي ابن الشَّجريّ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي.

شرح ألفية ابن معطي، ابن القواس الموصلي "ت٦٩٩هـ"، (١٤٠٥هـ)، تحقيق د. علي موسى الشوملي، ط ١، لرياض، مكتبة الخريجي.

الصفار، ابتسام مرهون (١٩٦٨). مالِك ومُتَمِّم ابنا نُويرةَ اليربوعي، بغداد، مطبعة الإرشاد.

العبادي، عديّ بن زيد، ديوان عدي بن زيد العبادي، (١٩٦٥م) حققه وجمعه محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد.

عبد التواب، د. رمضان، (١٩٩٩م)، فصول في فقه اللغة، ط ٦، القاهرة، مكتبة الخانجي.

ابن العبد، طرفة ديوان طرفة بن العبد (٢٠٠٣). اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، ط١، بيروت، دار المعرفة.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (١٩٩٠م)، الجُمْلَة في الشعر العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي.

عبد اللطيف، محمد حماسة (١٩٩٦). لغة الشعر"دراسة في الضرورة الشعرية"، ط ١، القاهرة، دار الشروق

عبد اللطيف، محمد حماسة (٢٠٠٨م)، فتنة النَّص «بحوث ودراسات»، القاهرة، دار غريب للنشر والتوزيع.

عوض، سامي (٢٠١١). مفهوم الضرورة الشِّعرية عند أهم علماء العربية حتى القرن الرابع الهجري، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، جامعة تشرين، سوريا، ع٦.

الغامدي، سعيد بن علي بن عبدان (١٤٢٥ هـ -١٤٢٦ م)، اعتراضات ابن الشَّجريّ النحوية على النحويين في الأمالي عرضٌ ودراسة، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، السعودية.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد، "ت ٣٩٥ هـ" (١٩٧٩). مقاييس اللغة، تحقيق عبد السّلام هارون، القاهرة، دار الفكر.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد "ت ٣٢٩هـ" (١٩٨٠)، ذم الخطأ في الشعر، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد "ت ٣٢٩هـ" (١٩٩٧). الصاحبي في فقه اللغة اللغة العربية ومسائلها وسنن العربية في كلامها. تحقيق: أحمد حسن بسج، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد "ت ٣٢٩هـ"، (٢٠٠٥). ذم الخطأ في الشعر، ابن فارس، تحقيق د. غازي مختار طليمات، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع٩٨، ٨٤-٩٠.

الفارسي، أبو علي ت٣٧٧هـ (١٩٨٨) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المُشكلة الإعراب، تحقيق وشرح محمود محمد الطناحي، ط ١، القاهرة، مكتبة الخانجي.

القرطاجني، أبو الحسن حازم بن محمد بن حازم ت٦٨٤هـ (١٩٨٦م)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، ط ٣، المغرب، دار الغرب الإسلامي.

القيرواني، القزاز ت ٤١٢ هـ (د.ت.، ما يجوز للشَّاعر في الضرورة، حققه وقدم له رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي، القاهرة، مصر، دار العروبة، الكويت، ودار الفصحى.

القيرواني، القزاز ت ٤١٢ هـ (د.ت)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القيرواني، تحقيق د. رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، الكويت، دار العروبة.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله "ت ٦٧٢هـ"، (١٤٠٢هـ) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، عمان، دار المأمون للتراث.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله "ت ٦٧٢هـ"، (١٩٩٠). شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط ١، القاهرة، دار هجر.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله "ت ٦٧٢هـ"، (د.ت). شواهد التوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، مكتبة دار العروبة.

المبرد، أبو العباس، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، "ت ٢٨٦هـ"، (١٩٩٤). المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

المعري، أبو العلاء (١٩٩٢). شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، لأبي العلاء المعري "معجز أحمد، تحقيق عبد المجيد دياب، ط ٢، القاهرة، دار المعارف.

ابن معطي، "زين الدين، أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي ٥٦٤ -٦٢٨"، (د. ت)، الفصول الخمسون، تحقيق دمحمود الطناحي، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

ابن منظور، "أبو الفضل جمال الدين محمد بن المكرم بن منظور، ت ٧١١ هـ"، (د.ت). لسان العرب، طبعة جديدة محققة ومنقحة، القاهرة، دار المعارف.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام «ت ٧٦١ هـ»، (١٩٩١). مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية.

الهروي، علي بن محمد، "ت ٤١٥ هـ"، (١٩٩٣). الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، ط ٢، دمشق، مجمع اللغة العربية.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، (د.ت). القاهرة، المطبعة المنيرية.